Sana'a University Journal of Human Sciences
مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 2 | No. 2 | Page 377 - 410 | 2024 |
https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN : 2958-8677

الرياض وثورة فبراير اليمنية 2011
من الاحتواء السياسي إلى العدوان العسكري 2015

Riyadh and the February 2011 Yemeni Revelation from Political Containment to the 2015 military aggression

مهيوب حسن ردمان

باحث – قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – جامعة صنعاء – اليمن

Dr. Mahyoub Hassan Radman

Researcher – Department of Political Science and International Relations-Center of Political and Strategic Studies, Sana'a University - Yemen

الملخص:

تناولت هذه الدراسة سياسة الرياض في احتواء الثورة الشبابية اليمنية التي اندلعت في فبراير 2011، من خلال المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية المزمنة، والتطورات التي ترتبت على ذلك خلال الفترة الانتقالية التي حُددت بسنتين بداية بالحصانة القضائية للرئيس الأسبق علي صالح، ومن عمل معه مرورا بمشاركة النظام السابق في السلطة الجديدة ، وإجراء انتخابات رئاسية توافقية لانتخاب عبده ربه منصور هادي كمرشح وحيد، وعقد مؤتمر الحوار الوطني لإعداد دستور جديد للبلاد، والعمل بالمبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية المزمنة ، مقابل تعطيل العمل بالدستور القديم خلال الفترة الانتقالية، وتفكيك الجيش اليمني، وتدمير الصواريخ، والسعي نحو تنفيذ أجندة وأطماع بوسائل سلمية، وعندما أخفقت في الاحتواء اتجهت إلى العدوان العسكري. تكونت الدراسة من مبحثين: الأول: احتواء ثورة فبراير 2011. والثاني: العدوان العسكري2015.

الكلمات المفتاحية: اليمن، الرياض، ثورة فبراير 2011، سياسة الاحتواء، العدوان العسكري.

Abstract:

This study dealt with the policy of Riyadh to contain the Yemeni youth revolution that broke out in February 2011 through the Gulf initiative and chronic executive mechanisms Developments that have been established during the transitional period established in the executive mechanisms of the initiative in two years. The beginning of maintaining the remaining former regime in the new authority through its participation in the new authority as formerly the president he gave a favor and everyone who worked with him during the year of a judicial immunity from not prosecution. And conduct a consensus presidential election to elect Abdu Raba Mansour Hadi as a single candidate and the holding of the National Dialogue Conference preparation a new constitution for the country. And work in the Gulf initiative and chronic executive mechanisms for disabling the old constitution during the transition period. And also dismantling the Yemeni army and destroying missiles and seeking to implement the agenda and seeps with sound means and when l failed to contain the aggression. The study at the first two destiny deals with the February 2011 revolution and the second discusses the military aggression 2015.

Keywords: Yemen, Riyadh, February 2011, containment policy, military aggression 2015.

المقدمة:

إن حقائق الجغرافيا والتاريخ تؤكد على أن السعودية واليمن تعد عمقاً استراتيجياً لبعضهما، فاذا كان ما يحدث من تطورات في صنعاء تلقي بظلالها على الرياض والعكس صحيح، وهو ما يفرض على السعودية "باعتبارها قوة إقليمية رئيسة ومؤثرة " العمل على استقرار الأوضاع في اليمن، فإن واقع الحال يشير إلى أن المملكة قد بنت سياستها وفق رؤية استراتيجية، ترتكز على حتمية احتواء أي توجه مستقل للقرار اليمني، وفرض الوصاية، مع بقاء اليمن ضعيفاً ومنقسماً ومتوتراً وغير مستقر، وألا تقوم دولة يمنية قوية قد تشكل يوماً ما مصدر خطر عليها، وبالتالي ظلت تحول أمام أي حركات تنشد التغيير في اليمن، ولعل ثورة فبراير 2011 خير دليل على ذلك.

أولاً: الدراسات السابقة:

1- " القبيلة والتعددية السياسية في اليمن 1970-1997"(الظاهري، 2003)(1) ، اعتبرت هذه

الدراسة أن المجتمع اليمني مجتمع قوي مقابل ضعف الدولة في بعض مراحلها، ولكن كثيراً ما يتم إضعاف المجتمع والدولة معا لصالح الحاكم السياسي من خلال: توظيف الثقافة التحكمية التي تتسم بها الثقافة اليمنية، وسعى السلطة المتحكمة والحاكمة كثيراً إلى صرعنه التوازن المجتمعي واستقطابه، ومحاولة إعادة إنتاج النزاعات والصراعات بين مكونات المجتمع، وأن القبيلة هي مفتاح حكم اليمن وتمثل مفهوماً سياسياً، وأن هناك علاقة جدلية (تأثير وتأثر) بينها وبين التعددية السياسية؛ حيث تتداخل القبيلة وتتغاير مفاهيمياً مع التعددية السياسية، وبالتالي يمكن أن تكون إما مصدر قوة للتعددية السياسية والحزبية، أو مصدر ضعف؛ حينما تُسيس وتُوظف من قبل الحاكم السياسي وتُجير لصالحة دون اليمن مجتمعاً ودولة، بالإضافة إلى أن التعددية السياسية والحزبية في اليمن هي عبارة عن تعددية تركن إلى قاعدة اجتماعية قبلية. ويمكن الاستفادة من هذه الدراسة في تتبع سواء مسار الحراك المجتمعي الحزبي والقبلي في 2011، وكيف انقسمت الساحة السياسية، عندما تم توظيف القبيلة في الحراك الثوري أو في الحراك المعاكس، أو التدخلات الخارجية والإقليمية وتغيير مسار ثورة فبراير واحتوائها، والتوظيف الإقليمي للصراعات والانقسامات الداخلية، من أجل احتواء الثورة، ومن ثم العدوان العسكري.

2- الأزمة اليمنية أسبابها وأبعادها 2015-2020(القاسم، (2) (2021 اعتمدت الدراسة على فرضية مفادها بأنه كلما استمر الصراع في اليمن كلما أدى إلى تفاقم التدخلات الدولية وصعوبة الوصول إلى حل يؤدي إلى سلام في المنطقة وتم وضع عدة أسئلة أهمها: إلى أي حد تسهم الانقسامات القبلية وتشابك المصالح الإقليمية المتضاربة في توجيه المشهد اليمني نحو مزيد من الحروب أو بعض من السلام.

بدأت الأزمة مع ثورة الشباب التي اندلعت ضد نظام علي صالح، وما ترتب عليها من انتقال السلطة من علي صالح إلى نائبه عبده ربه منصور هادي في أوائل 2012، وبعد دخول جماعة أنصار الله صنعاء استقال عبده ربه مع وزرائه في يناير 2015، وتولت السلطة اللجنة الثورية بقيادة محمد على الحوثي وازدادت حدة الصراع، وقد أدت هذه التطورات إلى رد فعل إقليمي حاد تمثل في: فشل الحل السياسي والتدخل العسكري من قبل تحالف عاصفة الحزم الذي ضم عشر دول بقيادة السعودية.

إن الحرب اليمنية الداخلية والتدخل العسكري جاء نتيجة فشل النخب السياسية اليمنية في تجسيد الإرادة الشعبية في تحقيق التغيير الديمقراطي، وتنامي حدة التناقضات الإقليمية التي انعكست بشكل مباشر على الوضع الداخلي نتيجة لأهمية اليمن الجغرافية والاستراتيجية، وعجز الأمم المتحدة في إدارة المرحلة الانتقالية التي جاءت نتيجة ثورة فبراير 2011.

3- الأبعاد الإقليمية والدولية للأزمة اليمنية (السموني، 2015) (3)، ذكرت الدراسة على أن فقر اليمن وضعف دخلها القومي، جعل منها مسرحا لأطماع الفواعل العالمية والإقليمية من جهة، ودائراً في أفلاكها ومسخراً لتنفيذ استراتيجيتها في استتباع اليمن وكثير من دول المنطقة، كما أن ضعف امكانيات اليمن دفع إلى

فتح الباب على مصراعيه للقوى الإقليمية للتوغل في المجتمع اليمني تحت غطاء المساعدات الإنسانية التي تصطحب معها عادة غايات لا يغيب عنها الغزو الفكري ومحاولات التغيير الثقافي.

4- "السياسة السعودية تجاه اليمن بين الثورة والعاصفة"، (طنين ،2023) (4) صدر عن مركز المخا للدراسات الاستراتيجية كتاباً بهذا العنوان حاول الكاتب من خلاله تقديم رؤية لطبيعة السياسة السعودية تجاه اليمن خلال عقد كامل مستعرضا التناقضات السياسية والاجتماعية في اليمن، والدعم السعودي لهذه التناقضات التي انعكست سلباً على البلدين، كما تناول الكتاب طبيعة العوامل الإقليمية والدولية في رسم السياسة السعودية تجاه اليمن محاولا التزام الحياد أثناء تحليل المواقف وتناول الأحداث وأطراف السياسة المؤثرة في المنطقة.

5- "ثورة فبراير 2011وتحديات بناء الدولة المدنية في اليمن" (ردمان،2013)(5) ، تحدث الكتاب عن ثورة الشباب في فبراير 2011 من حيث: الأسباب والدوافع، وكيف تم السيطرة عليها من قبل الأحزاب وتوظيفها لتحقيق مصالح أنانية ضيقة، وكيف تم تحويلها إلى عنف وعنف مضاد استدعي التدخل الخارجي من قبل السعودية ودول الخليج، ومن ورائهم الغرب بزعامة أمريكا، والتسويق للحل السياسي من قبل دول الخليج عبر المبادرة الخليجية، وبموافقة الكل تم تسليم الملف اليمني إلى السعودية ، وبالمبادرة الخليجية تم احتواء الثورة وأهدافها على أساس أنها أزمة سياسية. من الملاحظ أن الدراسات السابقة قد تحدثت عن بعض الزوايا والجوانب وأغفلت جوانب مهمة مثل: أهداف ووسائل احتواء ثورة فبراير 2011، وكيف تم توظيف المبادرة الخليجية من الخارج لصالح احتواء الثورة وتحقيق الأجندة والأطماع الخارجية، وعلاقة الارتباط بين المبادرة الخليجية والعدوان العسكري 2015.

ثانياً: مشكلة البحث وأهميته:

مشكلة الدراسة: تكمن في سياسة الرياض من أجل احتواء ثورة فبراير 2011اليمنية، والتحول في هذه السياسة إلى تشكيل تحالف بقيادة الرياض للعدوان العسكري على اليمن، والتنافس وتبادل للأدوار بين أطراف إقليمية، تتصارع على الأرض اليمنية. ويعتمد البحث على سؤالين رئيسين مفادهما: لماذا أتبعت الرياض سياسة الاحتواء السياسي لثورة فبراير 2011 اليمنية؟ ولماذا تحولت هذه السياسة إلى العدوان؟ وكيف مهدت للعدوان؟

الأهمية: من منطلق أن كل بحث له حدوده الزمنية والمكانية والموضوعية، فالبحث الذي بين أيدينا تكمن أهميته الموضوعية في أنه يتعلق بالرياض والاحتواء السياسي لثورة فبراير 2011، على أنها أزمة سياسية وطرح الحل السياسي عبر المبادرة الخليجية، وآلياتها التنفيذية، والتحول في هذه السياسة إلى العدوان العسكري في مرحلة تالية، أما حدوده المكانية، فهو يتعلق بأحداث في دولة مهمة أمنيا واستراتيجيا لمنطقة الخليج والمنطقة العربية، وأيضا العالم، أما الزمنية فهي تتناول التطورات التي شهدها اليمن خلال الفترة 2011 – 2023 ،أما الأهمية العلمية فتكمن في أن البحث –بحسب علم الباحث – يعد محاولة لإظهار أبعاد الرياض في اتباعها سياسة الاحتواء للتغيير في

اليمن، والفشل في هذه السياسة وما ترتب عليه من تحول إلى العدوان العسكري باستخدام القوة ضد اليمن، وتبعاتها على اليمن والرياض، وبذلك يقدم إضافة علمية للمكتبة اليمنية خصوصا والعربية والعالمية عموما.

ثالثاً: الأهداف:

1- إبراز دور الرياض في احتواء ثورت فبراير 2011.
2- رصد وتحليل المسار المتدرج الذي اتبعته الرياض ومن خلفها الولايات المتحدة الأمريكية سواء في احتواء ثورة فبراير 2011، ودوافعها وأهدافها. أو في العدوان العسكري للقضاء على كل مقومات الدولة اليمنية ومنجزاتها بما فيها الوحدة اليمنية.
3- كشف الحقائق عن العدوان العسكري، والأجندة والأطماع السعودية، وإيضاح الآليات والوسائل المتبعة سواء في احتواء الثورة، أو في العدوان.
4- بيان أسباب فشل السلطة الانتقالية (هادي، ومكونات الثورة)، في توظيف الدور الخارجي لصالح الثورة وأهدافها، ونقاط الضعف التي استغلتها الرياض ووظفتها من أجل تحقيق مكاسب وأجندة.
5- إثبات أن العدوان على اليمن جاء امتدادا لسياسة الاحتواء، من أجل القضاء على مقومات الدولة اليمنية، وإعاقة مسار المشروع الوطني للتغيير، والتحرر من الوصاية السعودية.
6- اظهار نتائج سياسة الاحتواء، سواء عن طريق المبادرة الخليجية، أو من العدوان عبر استخدام القوة العسكرية، وما ترتب عليها من مراجعة سعودية وتحول، وبالتحديد مع صنعاء.

رابعاً: التساؤلات: تنطلق الدراسة من سؤالين كبيرين يفرضا نفسهما ومفادهما: لماذا سعت الرياض إلى احتواء ثورات فبراير اليمنية 2011؟، ولماذا التحول من سياسة الاحتواء إلى العدوان العسكري على اليمن عام 2015؟، ويندرج من هذين السؤالين العديد من الأسئلة الفرعية التي مفادها: متي تتبع الرياض سياسة الاحتواء لليمن؟ ولماذا؟ وكيف احتوت ثور فبراير 2011؟، وما الوسائل والآليات المتبعة في ذلك؟ وما الأهداف والغايات ؟، وإلى أي مدي تمكنت الرياض من التأثير على بيئتها الداخلية والخارجية في دعم ومساندة سواء سياسة الاحتواء، أو قرار العدوان على اليمن؟ ولماذا العدوان؟ وما أهدافه ووسائله وإلى اته؟ هل كان العدوان العسكري على اليمن امتداد لسياسة الاحتواء؟، وهل العدوان كان لصالح اليمن أم لفرض أجندة وتحقيق أطماع ومكاسب قديمة وحديثة؟، ما دور البيئة اليمنية الداخلية، وموقع اليمن وأهميتها في استقطاب العامل الخارجي؟

خامساً: المناهج المستخدمة، المنهج بصفة عامة هو الطريق والخطوات المنظمة التي يتبعها الباحث عند دراسته للمشكلة البحثية وصولاً إلى نتيجة معينة (حامد،)،2000،P17(6) ، والبحث الذي بين ايدينا له جوانب وزوايا عديدة ومتنوعة ليس بمقدور أي منهج بمفرده أن يفي بدراسة المشكلة،، وهو الأمر الذي يعني أن البحث يتطلب عدة مناهج، ولعل من أهمها: المنهج التاريخي، كونه يُعد من أهم الأطر المنهجية في دراسة الوقائع السياسية، بحكم ارتباطه الوثيق بعلم السياسة أكثر من أي علم آخر، لا سيما وأنه يوصف بعلم السياسة الماضي، وقد استخدمه ابن خلدون استخداماً

منظماً قبل غيره، إضافة إلى أنه لم يعد مهتماً بالوصف والسرد كما كان، وإنما يفرض طريقة استقرائية، يغلب عليها الطابع التحليلي؛ لتحليل الأحداث، والتفسير لكل حدث والاستقراء من هذه الأحداث، للتنبؤ بمجريات الظاهرة ومستقبله (القصيبي،OO42)(7) ،أما توظيفه في البحث فسيكون من خلال تتبع سواء أحداث ثورة فبراير 2011، وما ترتب عليها من تطورات سواء داخلية وانقسامات وصراعات، أو الاستقطاب الخارجي الدولي والإقليمي وما آل إليه الوضع في اليمن من انعكاسات على مسار الثورة وأهدافها، وكذلك العدوان العسكري عام 2015 وما آل إليه من حرب وتدمير، والتحول السعودي بعد ذلك إلى المباحثات مع صنعاء، إلى جانب الوقوف على بعض المساعي السعودية تجاه الأحداث في اليمن وخصوصا تلك المتعلقة بالمشاريع الوطنية الكبرى لبناء اليمن في عدة محطات تاريخية للاسترشاد بها والتحليل والتنبؤ بالمستقبل. بالإضافة إلى منهج النظم بشقيه: الدولي والإقليمي ،فهذا المنهج برغم أنه يستخدم أداة لتحليل النظام السياسي الدولي ومتغيراته بعد انتهاء الحرب الباردة والتوجهات الأمريكية لفرض هيمنتها وقيمها على العالم ومؤسساته الدولية كنظام آحادي القطبية، وانعكاسات ذلك على الصراعات الدولية والإقليمية، وعلى تشجيع الدول للقيام بالأدوار الإقليمية والتناقض بين القيم والمبادئ الذي يدعو لها النظام الدولي الجديد بقيادة أمريكا، والممارسة الفعلية على الواقع ، ولعل خذلان الغرب وعلى رأسهم أمريكا لثورات الربيع العربي، وكانت أكبر معيق للتغيير الديمقراطي في الوطن العربي ، أما منهج النظم الإقليمي، فهو فرع من النظام الدولي والقوى المهيمنة عليه، والعلاقات السائدة على قمته والتفاعلات القائمة، التي يتأثر بها النظام الإقليمي، ويقدم حلا فعالا للمشكلات ذات الطابع الإقليمي، ولكن فعاليته تتوقف على دخول الدولة المعنية بتلك المشكلات في ترتيبات إقليمية، وبتوافر قاعدة ملائمة من إمكانيات العمل الدولي المشترك(مقلد ،2002،8)p97.

وإذا كانت فكرة الترتيبات الإقليمية قد برزت من خلال تشكيل الأحلاف وترتيبات الأمن الإقليمي كبديل أكثر فعالية في مجال القدرة على توفير الأمن المشترك لأطرافه، ويساهم في تحقيق الأمن الإقليمي، فإن التجمعات الإقليمية الجديدة التي برزت مؤخراً في مواجهة العولمة جعلت هذا المدخل هو الأفضل والسليم لدراسة التجمعات والترتيبات التي ظهرت أو التي في طور النشؤ(هلال ، إسماعيل،(9)p492، كما أن هذا المدخل أصبح ملائما لدراسة وتحليل النظم الإقليمية انطلاقاً من أطروحات النظام الدولي الذي أعاد الاهتمام بهذا الجانب، لاسيما وأن الإقليمية الجديدة لم تعد مجرد تعبير عن الامتداد الجغرافي، أو التعبير عن المصالح المشتركة، كما كانت في مرحلة الستينات من القرن العشرين، بل أصبحت أكثر استجابة للتطورات الدولية(ميرل ،[ترجمة] نافعة، (10)p132.

وتطبيق هذا المنهج الإقليمي في الدراسة سيكون من خلال اظهار سواء بعض المعضلات التي تعاني منها اليمن، والانقسامات والصراعات التي تمنح الأطراف الإقليمية حق التدخل في اليمن وشئونه، أو التماسك الإقليمي في مواجهة اليمن وفرض حلول معينة لصالح الرياض، وأيضا في بيان تأثير البيئة الخارجية الدولية والإقليمية على الأحداث في اليمن، وتمكن الرياض من توظيف البيئة الإقليمية والدولية سواء في احتواء

الثورة وحرف مسارها ، أو كيف تحولت الساحة اليمنية من ساحة للثورة ، إلى ساحة للصراع الإقليمي، وتوظيف الأحداث لفرض أجندة إقليمية وتحقيق مصالح وأطماع من خلال استخدام القوة العسكريةعام2015.

سادساً: تقسيم الدراسة: تنقسم الدراسة إلى مبحثين: الأول يتناول: سياسة الرياض في احتواء ثورة فبراير 2011 في مطلبين: ثورة الشباب ومعالم سياسة الاحتواء وأهدافها، ووسائلها مثل: المبادرة الخليجية، وأشكال التوظيف في احتواء الثورة، والمبحث الثاني يناقش العدوان العسكري2015 في ثلاثة مطالب: الأول: يتناول مبررات العدوان العسكري وأهدافه، والثاني: يناقش الأطماع والأجندة السعودية، ووسائلها، والثالث: العدوان وعلاقته بالاحتواء، وسياسة المراجعة السعودية تجاه صنعاء.

الرياض وثورة فبراير اليمنية 2011: من الاحتواء السياسي إلى العدوان العسكري2015

مقدمة البحث:

الواقع اليمني مليء بالأزمات والصراعات التي تفنن النظام السابق في هندستها وإخراجها ، في ظل بيئة إقليمية تتربص باليمن، ولن تسمح له بالخروج من وصايتها، أو احتواء أي مشاريع يمنية قد تبرز على صعيد بناء الدولة اليمنية القوية والحديثة المستقلة بقرارها؛ أما بسبب عقدة الخوف من اليمن، أو الأطماع القديمة جداً، أو الإصرار السعودي على استمرار الوصاية والهيمنة ، من خلال الوسائل والآليات التي اتبعتها السعودية في مواجهة أو الاحتواء المتكرر لحركات التغيير الثورية في اليمن والتي تحمل مشروع وطني كبير يليق باليمن موقعا ودورا وحضارة.

الغريب أن الرياض تعاملت مع اليمن برؤية استراتيجية قديمة ترتكز على وأد أي حركات تغيير جوهرية في اليمن، دون تغيير أو تعديل لهذه الرؤية التي ظل يتناقلها ملوكها طيلة العقود المنصرمة ومازالت مستمرة، برغم أن اليمن لم تثبت الخبرة التاريخية انها قد شكلت في يوم ما عامل تهديد لأمن واستقرار السعودية، خصوصا بعد إعادة وحدتها؛ حيث إنها ظلت وماتزال عاملا مهما لأمن واستقرار دول الجوار وخاصة السعودية. وثبت ذلك من خلال سياستها السلمية في حل الخلافات الحدودية سلميا برغم ممارسات الرياض السلبية تجاه اليمن، والمحاولات المتكررة لاصطيادها في أحايين كثيرة للنيل من وحدتها، ليس هذا فحسب، بل وخلق المشاكل والأزمات لليمن وتأجيج الصراعات الداخلية. وقد حدث هذا أثناء أزمة الخليج الثانية1990، وتكرر أثناء حرب الانفصال 1994، وفي ثورة فبراير 2011 ، ليس هذا فحسب بل والعدوان العسكري على اليمن، الذي جاء تحت غطاء إعادة الشرعية، وتحول إلى تحقيق أجندة وأطماع بوسائل شتى كما سيتضح لاحقا.

ومن هذا المنطلق يتناول البحث في مبحثه الأول : سياسة الرياض في احتواء ثورة فبراير2011 في مطلبين: ثورة الشباب ومعالم سياسة الاحتواء وأهدافها، ووسائلها مثل: المبادرة الخليجية، وأشكال التوظيفات المختلفة للمبادرة الخليجية، وكيف تم توظيفها من قبل الرياض لصالح احتواء الثورة، وتحقيق الأجندة والأطماع ، وفشل السلطة الانتقالية في توظيف العامل الخارجي لصالح الثورة وأهدافها، وعلاقة المبادرة الخليجية بالعدوان العسكري عام 2015، والمبحث الثاني يناقش العدوان العسكري2015 في

ثلاثة مطالب: الأول: يتناول مبررات وأهداف العدوان العسكري، والثاني: يناقش الأطماع والأجندة السعودية، ووسائلها، والثالث: العدوان وعلاقته بالاحتواء، وسياسة المراجعة السعودية تجاه صنعاء.

المبحث الأول: سياسة لرياض في احتواء ثورة فبراير 2011

يقول بعض المحللين أن الاحتواء في صيغته التقليدية يتألف من ثلاث مراحل أساسية ، تهدف الأولى إلى تحقيق مستوى معين من التوازن بين القوى المعنية ، في حين تهدف الثانية إلى أحداث انشقاقات وانقسامات واستغلال التوترات في صفوف العدو، بينما المرحلة الثانية تهدف إلى تغيير أهداف الخصم وسلوكه، مع احتمال السعي في نهاية الأمر إلى تحقيق تسوية حول القضايا العالقة بين الطرفين المعنيين من خلال المفاوضات،(ثابت ،عمرو ،2001،(11)p19)، وبالتالي فالاحتواء يعتبر تكتيك قائم على محاولة احتواء تستهدف الطرف الآخر، وكبح جماحه ، وتقييد تحركاته والحيلولة دون تمكينه من الاندفاع في مسارات معينة غير مرغوب فيها بالنظر إلى أضرارها المتوقعة على المصالح العليا للدولة التي تطبق هذا التكتيك، ومن هنا فإن سياسة الاحتواء هي في حقيقة الأمر نوع من الضغط على الطرف الآخر لإكراهه على البقاء داخل الإطار المحدد له دون تجاوزه، وإلا سيتحمل كل العواقب(مقلد ،2002، 12)(p142).

وإذا كانت سياسة الاحتواء قد انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الاتحاد السوفيتي بعد الحرب العالمية الثانية ومهندسها جورج كينان، وطبقها الرئيس الأمريكي ترومان بعدما أضاف إليها بعض التعديلات، فإن الرياض قد انتهجت نفس السياسة أو التكتيك لاحتواء اليمن في محطات تاريخية كثيرة بداية باندلاع ثورة سبتمبر1962، مرورا بحركة التصحيح وصولا إلى ثورة فبراير 2011.

وعند العودة إلى الخبرة التاريخية نجد أن الرياض قد حالت أمام أي توجه يمني أياً كان داخلي: يهدف أما إلى: إعادة وحدة اليمن، أو بناء الدولة اليمنية الحديثة المستقلة عن التبعية والوصاية السعودية، وقد تمكنت عبر وسائل متعددة من فرض رؤيتها الاستراتيجية خلال العقود المنصرمة قبل إعلان الوحدة اليمنية سواء من خلال إعاقة أي تقارب يمني– يمني نحو تحقيق الوحدة اليمنية، أو في احتواء أي تغيير جوهري يحدث في اليمن.

فإذا كانت الوحدة اليمنية قد أُعلنت مطلع التسعينيات من القرن العشرين دون رضى الرياض؛ نتيجة الظروف الإقليمية والدولية، فإنه عندما تهيأت هذه الظروف سعت للانقضاض عليها في أول محطة تاريخية بعد إعلان الوحدة بشهور، وبالتحديد أثناء أزمة الخليج الثانية1991/1990، تحت غطاء موقف اليمن الداعم والمؤيد للعراق في احتلاله الكويت عام 1990، وتكررت المحاولات السعودية في محطات تاريخيه أخري، أثناء حرب الانفصال عام 1994، ولو أنها لم تتمكن من ذلك، إلا من خلال ثورة فبراير 2011 (ردمان،2014) (13). ويتضح هذا من خلال التناول في هذا المبحث: الرياض وسياسة احتواء الثورة، وفق مطلبين أحدهما يركز على التحرك السعودي للاحتواء: "الدوافع والجهود أولاً، ثانياً: المبادرة الخليجية من حيث: الجهود المبذولة ، ومثالب المبادرة ، أما المطلب الثاني فيركز على التوظيف الخليجي السعودي للحل السياسي والوسائل المتبعة لتحقيق الأهداف والأجندة الخاصة بها .

المطلب الأول: التحرك السعودي لاحتواء ثورة 2011 "الدوافع والجهود "

لاشك في القول أن الواقعين اليمني والخارجي قد شكلا أرضية خصبة ودافعا للتحرك الخليجي السعودي لاحتواء الثورة، والتحكم في مسارها، وتوظيف هذان الواقعان من أجل تحقيق أهداف وأجندة سعودية في المقام الأول، ويتضح هذا من خلال التركيز على معطيات الواقع اليمني وأهمية موقع اليمن الجيوستراتيجي من جهة أولي، والواقع الخارجي المتمثل بالجهود السعودية للتحكم بمسار الثورة ونيل الدعم الإقليمي والدولي للمبادرة الخليجية كوسيلة لاحتواء الثورة في اليمن من جهة ثانية، والأهداف والأجندة السعودية ووسائل تحقيقها من جهة ثالثة.

أولاً: دوافع تحرك الرياض لاحتواء الثورة، يمكن التناول هنا لمعطيات الواقعين اليمني والخارجي.

أ- معطيات الواقع اليمني

لاشك أن الواقع اليمني قبل ثورة فبراير 2011، كان يشهد الكثير من الأزمات السياسية والاقتصادية...الخ، والاختلالات الهيكلية والبنيوية، بالإضافة إلى الحرب على الإرهاب، وحروب صعدة بين الدولة والحركة الحوثية التي سعى النظام السابق إلى ربط حربه معها، تارة بالدعم الإيراني وتارة بالجماعات الإرهابية، وكل ذلك من أجل نيل الدعم والمساعدات من السعودية وبقية دول الخليج العربية، ومن الولايات المتحدة وبقية الدول الغربية، وبرغم إتهام الرئيس السابق علي صالح إيران بدعم الحوثيين، إلا أنه حتى العام 2009 لا يوجد أي دليل على هذا الدعم، أما ربط الحرب مع الحوثيون بالحرب على الإرهاب، فالواقع أن الصراع ليس كما يصنفه البعض على أنه صراع هويات مناطقية وطائفية ، وإنما هو عبارة عن صراع التخلف المناطقي، والظلم الاجتماعي والاقتصادي والمظالم التاريخية (تقرير، الأزمات الدولية، 2011،p19)14)).

ويشير التقرير إلى أن تفاقم الصراع سببه يرجع الى: التوتر بين السكان الأصليين من الطائفة الزيدية (الشيعة) وبين الأصوليين السنة السلفيين الذين انتقلوا إلى المنطقة، وانتقل الصراع إلى قبلي بسبب سعي النظام إلى تجنيد مقاتلين قبليين لمكافحة حركة الحوثي (تقرير ،2011،p19) (15)، ومع تصاعد الصراع جاء التحرك القطري عام 2007، بهدف التوسط بين الطرفان من أجل وقف إطلاق النار، ولكن الرئيس السابق علي صالح رفض ذلك على اعتبار أنه يجعل من الحركة نداً للدولة. وبالتالي امتدت الحرب إلى محافظات أخرى وصلت إلى ضواحي صنعاء، وهو الأمر الذي دفع بالرئيس السابق سواءٌ إلى الإعلان عن وقف إطلاق النار من جانب واحد، أو قبوله للوساطة القطرية، وبالتالي تمكنت الحكومة القطرية من دفع الحكومة اليمنية والحوثيون إلى توقيع اتفاق الدوحة في 2فبراير 2008.

على الرغم من أن الاتفاق ينهي جولات الحرب، إلا أن الحرب عادت عام 2009، وكرر الرئيس السابق صالح محاولاته توظيف الحرب مع الحوثيون من أجل الحصول على الدعم والمساندة من الولايات المتحدة الأمريكية(ردمان ،ثورة فبراير في اليمن،2014 ، p46)(16) ، ولم يفلح في ذلك غير أنه تمكن من إقحام السعودية في الصراع، حيث دارت معارك طاحنة بين الحوثين والسعودية في المناطق الحدودية، وسُمح للطيران السعودي بانتهاك السيادة اليمنية، ورغم توغل القوات السعودية عدة كيلومترات في الأراضي اليمنية، لكنها تكبدت خسائر فادحة أدت إلى إيقاف

الحرب، خصوصاً بعدما اكتشفت أن الرئيس السابق علي صالح قد أراد من ذلك ابتزازها، واستمرت الحرب بين الحكومة اليمنية والحوثيين حتى اندلاع الثورة الشبابية في فبراير 2011.

ب- **موقع اليمن وأهميته الاستراتيجية الخليجية والدولية**، اليمن بعد إعلان الوحدة ، وقيام الجمهورية اليمنية عام 1990 تعاظمت أهميتها الخارجية من حيث : الموقع الاستراتيجي وأهميته في الاستراتيجية الدولية، وامتلاكها مقومات جديدة وتوجهات قومية، وهذه المعطيات وغيرها جعلت اليمن منافسا قويا للمملكة العربية السعودية ، وعاملا مهما للوزن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي الصغيرة في مواجهة السعودية والتخلص من هيمنتها ووصايتها، بالإضافة إلى إفلات اليمن من الوصاية السعودية، وسعيها إلى إقامة علاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية بعيدا عن السعودية، بعد ما كانت العلاقات اليمنية مع واشنطن تمر عبر الرياض، وفي هذا الإطار يقول الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون: إن وحدة اليمن أضافت عمقاً للاستقرار الإقليمي (على العثربي، 2019، p)(14).

أضف إلى ذلك أن للمملكة السعودية أجندة وأطماع في اليمن قديمة، حيث تشير الخبرة التاريخية والواقع اليمني إلى أن ممارسات الرياض وسلوكها تجاه اليمن بأن يبقى اليمن ضعيفاً ومنقسماً ومتوتراً وغير مستقر، وأن لا تقوم دولة يمنية قوية، وقد اتضح هذا من خلال سياسات تسخير كل الإمكانيات والوسائل والآليات من أجل الحيلولة دون خروج الأحداث في اليمن عن سيطرتها، وظلت هذه الرؤية دون حدوث أي تغيير جوهري في مضمونها رغم تعاقب العديد من الملوك في السعودية ، بداية بمؤسس الدولة الملك عبدالعزيز آل سعود وصولاً إلى الملك سلمان بن عبدالعزيز .

ج- **معطيات البيئة الخليجية، تعد السعودية وبخلاف البلدان الخليجية** الصغيرة معرضة لعدوى التغيير، بحكم أزماتها التي تشمل: تفاقم الفساد والبطالة والفقر، واحتكار السلطة وغياب المشاركة، وقضايا المرأة وترهل القيادة السياسية، مما يعني أن جميع عوامل الثورة قائمة كما كانت قائمة في الدول العربية الأخرى تنتظر الشرارة الأولى (بلقزيز،2012،p318) 15)).

تسعى الدول الخليجية الغنية، قطر والإمارات بقيادتها السياسية الشابة والطموحة، إلى القيام بأدوار إقليمية غير تقليدية على الساحة العربية، وقد أصبحت في موقع قيادي لتحديد أجندات مرحلة ما بعد الثورة العربية 2011 (بلقزيز ، (16)(p318)، وتعتبر الإمارات وقطر المستفيدان من الربيع العربي اقتصاديا وماليا، فهما لم يشهدان انتفاضات ، بل كانت الدبلوماسية الإماراتية نشطة ومتواجدة عربيا وعالميا وفي أكثر من موقع وخاصة على الساحة الليبية ؛ حيث تتواجد الإمارات إلى جانب قطر على الصعيد السياسي والإنساني والعسكري الميداني ، ورغم أن الدولتين لم تشهدا انتفاضات كالبلدان العربية الأخرى، إلا أنها كانت أكثر انغماسا في الربيع العربي وإنهاء الركود السياسي، وتمكنت الإمارات وخاصة دبي عاصمتها التجارية والمالية ،من تأكيد موقعها الإقليمي كملاذ أمن ومستقر(J. m. T. " Middle post (24 February 2011)).

ويرى أحد الباحثين أن غياب دعم الجيش للثورة في اليمن لعب دوراً حاسماً، وحال دون تحقيق هدف الثورة في اسقاط النظام، ليس هذا فحسب، بل أن موقفا الولايات المتحدة الأمريكية والعربية السعودية من الثورة

بالغ الأهمية، فكلاهما لم يكن يريد فوزاً صريحا لقوى المعارضة على النظام، الأمر الذي يمكن أن يحمل إحراجاً للأنظمة الخليجية نفسها، وهذا قد يكون السبب الذي أرغم المعارضة" اللقاء المشترك" على الموافقة على تسوية مبادرة مجلس التعاون الخليجي (بلقزيز،،p318) (18).

لذلك سعت السعودية جاهدة من أجل احتواء الثورة وبدعم غربي منذ البدايات الأولى للثورة سواء عبر القيام بدور الوسيط لإيقاف المواجهات التي اندلعت في الحصبة –إحدى أحياء العاصمة صنعاء– بين الجيش الموالي للنظام السابق وأولاد الشيخ الأحمر –أحد أبرز الشخصيات الاجتماعية في اليمن– أكثر من مرة؛ حيث قدم مجلس التعاون الخليجي بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية مبادرة تسوية معدة خصيصاً لحفظ ماء وجه الرئيس علي صالح، والحيلولة دون قلب ميزان القوى فجأة في اليمن، فما يحدث فيها من المحتمل أن يؤثر على بقية الخليج ،والخوف من قيام حرب أهلية في اليمن، خاصة وأن السعودية وهي حالة خليجية بحكم الحجم والمكانة والموارد والدور والقضايا العالقة التي تنتظر الحسم؛ حيث كشف الربيع العربي أنها تحتوي على حزمة من نقاط الضعف والقوة معاً(بلقزيز ، ،p356)((19.

فقد حققت نصر سياسي مهم في المعركة من أجل البحرين التي كانت معركة في جوهرها معركة من أجل السعودية، معركة مصيرية بالنسبة للسعودية على أكثر من مستوى منها: حماية الأسرة الحاكمة، ومنع تحولها الى ملكية دستورية ، والمواجهة مع إيران التي حاولت إقحام نفسها في الشأن العربي، ومع الولايات المتحدة التي كانت تطالب بعدم اللجوء الى العنف وتتعاطف مع مطالب المعارضة الداعية الى قيام ملكية دستورية(عبد الإله بلقزيز ، ،p317)(20). ، وقد حققت بذلك نصر ثلاثيا ضد الولايات المتحدة وإيران ووقف زحف الربيع العربي ليس في البحرين فحسب، بل وفي عموم دول الخليج العربية(بلقزيز ،p318)(21) .

من هذا الموقف يمكن فهم سياسة الرياض في احتواء الثورة في اليمن والتي تجسدت من خلال الجهود، والدعم والمساندة للحل السياسي، وتولي المملكة السعودية ملف اليمن محلياً وإقليمياً ودولياً، وبدعم من واشنطن والمجتمع الدولي، والتحكم بمسار التغيير وتوجيهه وفق المصالح السعودية، وقد اتضح هذا من خلال المبادرة، ولعب دور الوساطة بين السلطة والمعارضة في سبيل التوقيع عليها، إضافة إلى الدعم السخي للرموز القبلية المرتبطة بالمملكة، لتسوية الملعب السياسي للتسوية.

وبالتالي تمكنت من إخراج المبادرة وفقاً للطريقة السعودية، وحشد الدعم الدولي على المستويين الثنائي والجماعي، للضغط على الأطراف اليمنية من أجل التوقيع عليها ورعاية تنفيذها، إضافة إلى تحويل الثورة إلى أزمة سياسية بين السلطة والمعارضة وهي غايات الأطراف الإقليمية؛ بهدف إعاقة الثورة وتمزيق صفوفها، والتحكم بمسارها لخلق واقع جديد وفق منظورها، وفي نفس الوقت أرادت توظيف الأوضاع في اليمن من أجل توجيه رسالة للمجتمع السعودي بأن ما يحدث في اليمن عبارة عن أزمة أوصلتها إلى هذا الوضع المتدهور اقتصادياً وسياسياً وامنياً.

وإذا كانت الشواهد التاريخية تشير إلى تكرار التدخلات السعودية في اليمن ، عند بروز أي مشروع وطني، واتضح هذا في عدة محطات تاريخية البداية كانت عند اندلاع ثورة 26سبتمبر 1962، وحركة التصحيح

في السبعينيات من القرن الماضي، ومقتل الرئيس إبراهيم الحمدي، ومشروعه الوطني، وإعاقة إعادة الوحدة اليمنية، أو التقارب بين الشمال والجنوب، والمحاولات السعودية سواء في إقحام اليمن أثناء أزمة الخليج الثانية عام 1990، أو دعم حرب الانفصال عام 1994، فإن هذه المواقف تؤكد على أن الرياض قد أرادت من المبادرة الخليجية احتواء الثورة حتى وإن كانت المبادرة قد حثت على التغيير، لاسيما وأن التغيير المراد في اليمن سيكون وفق المنظور السعودي الذي يعني تغيير الأشخاص المنتهية صلاحياتهم، لا تغيير اليمن وفق تطلعات وطموحات اليمنيين. لذا يمكن القول بأن المعطيات التي تتضمنها البيئة اليمنية قد شكلت دافعاً للثورة، وأرضية خصبة للتدخل الخارجي من أجل فرض الحل السياسي، واحتواء الثورة، وفرض واقع جديد أعاق مسار التغيير، ويؤكد أحد الباحثين بأن دول مجلس التعاون الخليجي جميعها عدا قطر وقفت موقفاً سلبياً من انتفاضة اليمن، وتحرص على بقاء النظام (بلقزيز، p318) (22).

د – **واقع ثورات الربيع العربي والخذلان الغربي**، عند النظر إلى واقع ثورات الربيع العربي، يتضح بأن هناك اتفاق وإجماع بين القوى الاجتماعية والسياسية على إسقاط النظام، ولا تتفق هذه القوى على مواصفات النظام الجديد المراد إقامته ولهذا السبب بقي المجال مفتوحا للثورة المضادة في استغلال هذه الخلافات والفرقة لتعطيل الأهداف العامة للثورة في النظام الجديد، خاصة وأن إقامة النظام الجديد يتطلب برنامج عمل مرحلي لمدة 2– 3سنوات تقوم به أما كتلة تاريخية أو تجمع، تتفق من خلالها فيما بينها حول هذا البرنامج ، وتلتزم بالدخول في انتخابات اختيار المجالس المحلية والنيابية ، وتشريع دساتير جديدة وإقامة النظام الجديد عموماً على أساسه(تقرير الازمات الدولية ، 23)p14).

وهنا تكمن الخطورة في المبادرة الخليجية في احتواء الثورة اليمنية؛ حيث تضمنت المبادرة :مشاركة النظام السابق في السلطة، ومنحت الرئيس السابق علي صالح ومن عمل معه طيلة 33سنة حصانة، وإقحام الخارج الاقليمي والدولي في المشاركة: بالتوجيه والإرشاد والتدخل أحيانا للتوظيف الخارجي لهذه الثورة؛ لتسوية الملعب نحو تحقيق الأهداف الخارجية وليس أهداف الثورة اليمنية، وهو الامر الذي أدي إلى انحرافها عن مسارها، وافسح المجال أمام الثورة المضادة، والواقع الليبي والسوري واليمني يقدم صورة حقيقية عن مدى الانقسامات السياسية وبشاعة نتائجها. وقد تكون الحرب التي يشنها التحالف العربي ضد اليمن هي الدرجة الأولي للوصول إليها، وهو ما يؤكد على أن الانقسامات الداخلية تؤدي إلى انقسامات إقليمية ودولية (العشملي،2006، p195) (24).

إن الحروب الأهلية التي تدور في دول الربيع العربي تكشف حقيقة الموقف الدولي وبصفة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي من الديمقراطية التي يدعون إليها كقيم للنظام العالمي الجديد، ويطالبون من دول المنطقة العربية بالإصلاح السياسي والاقتصادي وغيره ، فدعمهم أو صمتهم أمام ثورات الربيع العربي يكشف عن زيف القيم وعدم مصداقيتها بل وعدم رغبتها في تحول هذه الأنظمة العربية إلى أنظمة ديمقراطية بغض النظر عن الشعارات التي ترفعها أحيانا، فجوهر موقفها الحقيقي هو الحفاظ على الأنظمة العربية المستبدة الفاسدة ؛لأنها تحقق

مصالحها والتي تتناقض مع مصالح شعوب هذه الدول(حسيب ،2011،p386) 25).

إن واقع الحرب الأهلية التي حلت ببعض دول الربيع العربي لا ينفي الدور الخارجي في احتواء هذه الثورات وتوجيهها عكس إرادة مخططيها وطموحات شعوبها وخصوصا دور الولايات المتحدة الأمريكية (السلمي،2019، p219) (26).

وقد اتضح الموقف الأمريكي من الديمقراطية في اليمن بصفة خاصة، وفي دول العالم الثالث بصفة عامة من خلال ما كشفه المفكر الأمريكي نعومي تشو مسكي بكل صراحة ووضوح عن زيف الموقف الأمريكي من الديمقراطية، والذي دائماً يتردد في تصريحات المسئولين الأمريكيين التي تروج على: أن الديمقراطية من القيم الأمريكية التي يجب أن تسود العالم في ظل الدعم الأمريكي، فمن الأولى فهم سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم الثالث التي (فحواها) نحن نعارض – بمثابرة وإصرار – الديمقراطية إذا كانت نتائجها خارج نطاق سيطرتها(السلمي ،p209)(27).

ثانياً: المبادرة الخليجية كوسيلة لاحتواء ثورة فبراير "الجهود والأهداف"

في ظل اشتداد الاحتجاجات في اليمن تقدم مجلس التعاون الخليجي بمبادرة جاءت في بداية الأمر كبلاغ صحفي صادر عن اجتماع المجلس تضمنت خمسة مبادئ وخطوتين، ودعوة لأطراف الأزمة (السلطة والمعارضة) إلى عقد حوار من أجل تقريب وجهات النظر بين الأطراف في سبيل الخروج بمبادرة توفيقية. وفي هذا الإطار عقد لقاءين: أحدهما في الرياض بين دول المجلس وأحزاب اللقاء المشترك وشركاؤه، والآخر في أبو ظبي مع المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه، ونتيجة لتفهم وزراء خارجية دول المجلس لطلب أحزاب اللقاء المشترك حول تنحي الرئيس علي صالح من السلطة، خرج اجتماع أبو ظبي دون نتيجة مرضية من وفد المؤتمر الشعبي العام (المخلافي، 2011، p132) (28).

ومع استمرار الخلاف بين المعارضة والسلطة حول صياغة المبادرة، وطرح الملاحظات من قبل الأطراف اليمنية المتصارعة، تمكن دول المجلس الخليجي من الوصول إلى صيغة توفيقية للمبادرة، ووضع جدول زمني كان للسفير الأمريكي بصنعاء دور في التوصل إليه مع قيادة المؤتمر، ولكن سرعان ما انقلبت عليه قيادة المؤتمر، لاسيما وأن صياغة الآلية المزمنة قد جاءت استجابة لطلب المؤتمر الشعبي ممثلاً بالرئيس السابق علي صالح، وكان ذلك الانقلاب مقصود بهدف إعاقة التوقيع (بلقزيز ،،p318)(29).

وفي هذا الإطار كثفت دول الخليج جهودها، حتى تم التوصل إلى صيغة توفيقية بعد شد وجذب وملاحظات لم تنتهي، ظل كل طرف يطرحها، وهو الأمر الذي دفع دول الخليج إلى إغلاق الباب أمام الملاحظات والتحفظات، واعتبار المبادرة بصيغتها النهائية، وتم تكليف أمين عام المجلس الخليجي عبداللطيف الزياني بالتوجه إلى اليمن لعرضها على أطراف الأزمة وحثهم على الاتفاق حول التوقيع عليها.

وتواصلت الزيارات المكوكية للمبعوث الخليجي إلى اليمن، وتأجل التوقيع عليها بسبب حادث جامع دار الرئاسة الذي أدى إلى إصابة الرئيس السابق، ومعظم رموز نظامه وسفرهم إلى السعودية للعلاج الذي استمر من يونيو وحتى آخر سبتمبر 2011.

أما على الصعيد السياسي فقد تم توظيف الدبلوماسية الخليجية في أكثر من حالة كان أبرزها الصراع على

السلطة في اليمن؛ حيث كانت الدبلوماسية الخليجية هي الوحيدة الحاضرة في اليمن، ويؤكد أحد الباحثين على أن مجلس التعاون الخليجي اتفق مع الرئيس السابق علي صالح على نقل السلطة بشكل سلمي، وقدم مبادرة لهذا الغرض، ولكن علي صالح انقلب على المبادرة ورفض التوقيع عليها في 23أيار/مايو2011 (حسيب،p342)(30)، وعندما تعرض الرئيس صالح لإصابات بالغة مع عدد كبير من المسؤولين في انفجار مسجد دار الرئاسة ، كلفت السعودية طائرة خاصة لنقل الرئيس إلى السعودية لتلقي العلاج ، وعند عودته إلى اليمن وافق على توقيع الاتفاق في 23كانون الثاني /يناير2012.

المبادرة النى تم التوقيع عليها وتقضي بتسليم السلطة إلى نائبه عبدربه منصور هادي، مقابل حصوله على حصانة من الملاحقة القانونية والقضائية هو وأولاده وأقاربه وكل من عمل معه خلال 33سنة في الرئاسة، وأقر مجلس النواب مشروع قانون يمنح الحصانة الكاملة للرئيس صالح من الملاحقة بناء على الاتفاق الموقع، وبذلك تم التجاوز لردود الأفعال الشعبية الواسعة اعتراضا على هذا القانون (حسيب، p356) (31).

في ظل الضغط الدولي وقعت السلطة ممثلة بالمؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه، والمعارضة ممثلة بأحزاب اللقاء المشترك وشركائه على المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية المزمنة بتاريخ 23 نوفمبر 2011 في الرياض، بحضور الأطراف اليمنية والدول الراعية للمبادرة، بما فيها دول المجلس الخليجي، والولايات المتحدة، ودول الاتحاد الأوروبي، وممثل عن الأمين العام للأمم المتحدة جمال بن عمر، وأمين عام مجلس التعاون الخليجي عبداللطيف الزياني.

وحتى بعد التوقيع تبين على أن المبادرة لم تعزز الثقة بين الأطراف الموقعة، ولم تصدق النوايا لتنفيذ المبادرة وفق الآلية التنفيذية المزمنة التي تم التوقيع عليها أيضاً مع المبادرة، والسير في تنفيذها، ولكن ما حدث هو العكس حيث برزت العديد من العراقيل التي واجهت التنفيذ.

ثالثاً:- مثالب المبادرة ،من خلال الاطلاع على مضامين المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية ، يتبين أنها فصلت للمحافظة على النظام السابق، وأن كل التحركات الخليجية والدولية تصب في هذا الاتجاه ،وأن الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية قد خذلت ثورات الربيع العربي ومن ضمنها اليمن، ويؤكد أحد الباحثين على أن المبادرة الخليجية فصلت تفصيلاً على مقاس الرئيس السابق علي صالح لإنفاذه وليس إنقاذ اليمن(المخلافي ،p137)(32)، وأكد آخر قائلاً "لقد وقفت دول مجلس التعاون الخليجي ماعدا قطر موقفاً سلبياً من انتفاضة اليمن وتحرص على بقاء النظام الحالي (بلقزيز ،p133)(34).

إذا كانت المبادرة الخليجية لم تحل الأزمة اليمنية كما وصفت، بل خلقت صراعا تفاقمت حدته حول شرعية الإجراءات التي تقوم بها السلطة، والذي تطور فيما بعد إلى صراع آخر حول شرعية السلطة برمتها، وهذا ما حدث في أغلب دول الربيع العربي عندما ثارت الشعوب من جديد ضد السلطة في مصر واليمن(السلمي ،p199-207) (35) ، فإن هذه المبادرة قد عصفت بالشرعية الدستورية والقانونية بالكامل في اليمن، وبالتالي كانت المخرجات خارج إطار الشرعية الدستورية ،وخارج الشرعية الشعبية أو الثورية أيضا، وانتهت باستباحة دماء اليمنيين وتدمير

اليمن تحت غطاء دولي وقرارات اممية(بلقزيز،2012،p201)(36) ،فمن الناحية السياسية والعسكرية، فبرغم أن المبادرة قد أدت إلى تنحي الرئيس السابق علي صالح عن السلطة ولو بطريقة دستورية – الانتخابات التوافقية – لكنها دفعت إلى مشروع تقسيم اليمن إلى أقاليم عبر مؤتمر الحوار الوطني(بلقزيز، p200،)(37) ، أضف إلى ذلك أن المبادرة الخليجية أعطت أحزاب المعارضة مبتغاها في الحصول على الحكم ولو بالمشاركة النسبية مؤقتاً، ورمت بمطالب الثورة مبررة ذلك بحرصها على دماء اليمنيين(المحطوري،2012)(38).

كذلك العراك الذي دار داخل قاعة مؤتمر الحوار بين بعض المكونات، فقد أعطى انطباع سلبي عن مخرجات المؤتمر لما يتم فرضه عبر ضغوط نفسية واقتصادية وأمنية على بعض المكونات السياسية المشاركة فيه(السلمي ،p202)((39من جهة ، وعدم إجراء استفتاء شعبي لإعطاء المؤتمر شرعية شعبية، لا يمكن الحديث عن شرعية المؤتمر سواء من حيث تشكيله أو مخرجاته، فقد فشل مؤتمر الحوار، وفشلت مخرجاته، وانتهى بحرب وحصار لليمن لامثيل لها في التاريخ المعاصر (السلمي،40)(p202).

أما بالنسبة لشرعية الرئيس عبدربه منصور هادي، فقد أظهرت الحالة في اليمن نوعا من الصراع والتعارض بين السيادة الوطنية، وشرعيتها الدستورية وبين الشرعية الدولية(محمود،2014 ،p151)(41) ، حيث أُختزلت الشرعية في شخص الرئيس، دون غيره بناء على مبادرة معترف بها دوليا منحتها شرعية دولية بقرارات أممية، وبالتالي انعكست على شرعية هادي على حساب الشرعية الدستورية في اليمن(السلمي،P204)(42) ، فضلاً عن الانتخابات الصورية غير التنافسية والمحسومة سلفا للرئيس هادي كمرشح توافقي وحيد، مما يعني أن هناك رغبة خليجية سعودية في احتواء الحياة السياسية والديمقراطية في اليمن أيضاً، واحتواء الثورة وتفتيت اليمن أن أمكن وفق أجندة وأطماع سعودية إماراتية، ومن الواضح أن تنصيب عبده ربه منصور هادي رئيسًا على اليمن بهذه الطريقة وفق المبادرة الخليجية، يُعد مخالفة واضحة للدستور والقانون اليمني(السلمي ،P204)(43).

المطلب الثاني: المبادرة الخليجية "الاهداف والوسائل وأشكال التوظيف"، يمكن التركيز في هذا الإطار على الأهداف والوسائل من خلال الآتي:

أولاً: الأهداف والوسائل:

أ. الأهداف، تتمثل في:

- احتواء الثورة وإفراغها من مضمونها وأهدافها فأصبحت أزمة سياسية.
- فرض الوصاية على اليمن ، وإخراج نظام سياسي تابع للوصاية السعودية، وإيجاد مراكز قوى جديدة تابعة لها، وتوظيف المبادرة لتحقيق أجندة وأطماع سعودية قديمة حديثة.
- تهيئة البيئة الداخلية والإقليمية والدولية لسيناريو التدخل العسكري في حال فشل المبادرة في تحقيق الأهداف والأجندة السعودية، وإشعال الحرب الأهلية وتغذيتها، وإبعاد أطراف سياسية رئيسية عن المشهد السياسي.
- شيطنة الحياة الحزبية في الداخل اليمني، وفي الداخل الخليجي، خصوصا في السعودية، من أجل احتواء التجربة الديمقراطية في اليمن، مع تقديم رسالة

سيئة عن التجربة الديموقراطية لتخويف المواطن الخليجي منها.

- الحفاظ على هيمنتها بل ومصادرة القرار السياسي اليمني ، والحيلولة دون تغيير جوهري في النظام السياسي القائم.
- منع أي تمدد للثورة باتجاه الأنظمة الملكية في الخليج العربي، وتغييب القوى الثورية عن المشهد العام.

ب- الوسائل السعودية:

1- تدويل الملف اليمني، وشرعنة التحرك من خلال تسليم الملف اليمني للسعودية لإدارته وتوظيفه لتحقيق أهداف وأجندة خاصة بها تحت غطاء الشرعية الدولية، وبدعم ومساندة عربية وغربية وأممية، تبين هذا من القرارات الاممية التي صدرت بحق اليمن سواء أثناء إخراج وإجراءات تنفيذ المبادرة الخليجية، أو أثناء العدوان العسكري على اليمن عام2015، وقد تم إصدار الأمم المتحدة القرار رقم 2014 في أكتوبر 2011، والذي يدعو إلى تطبيق الحل السياسي القائم على مبادرة مجلس التعاون الخليجي، ويطلب من الأمين مواصلة مساعيه الحميدة من أجل ذلك (https://www.osesge.unmissions.org/14 .((/32024)(44

في 12يونيو2015 أصدر مجلس الأمن القرار رقم2051 الذي يعيد التأكيد على الحاجة للتطبيق الكامل والفوري للانتقال السلمي ويشير إلى امكانية فرض عقوبات https://www.osesge.unmissions.)(44)() org/14/32024

2- إخراج المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية المزمنة، التي بموجبها تم تحويل الثورة إلى أزمة سياسية، وتعطيل الدستور القائم ، وخلق واقع جديد والتحكم في مساره، وتوظيف هذا الواقع لصالح أجندة وأطماع قديمة حديثة.

3- تقديم المنح المالية والاقتصادية، وفي هذا الإطار قدمت الرياض دعمها بالمشتقات النفطية أثناء الأزمة وتحديداً في مايو2011، حيث مدت اليمن بحوالى ثلاثة ملاين برميل في سبيل حل أزمة المشتقات النفطية، وتكرر هذا عند الزيارة المفاجئة للرئيس هادي في مارس 2012، والتي لم تستمر سوى ساعات قليلة- عقب عودة الرئيس السابق علي صالح لممارسات العمل السياسي، ومشاغباته الرامية لعرقلة تنفيذ المبادرة الخليجية، من أجل إبلاغ الملك بما يقوم به الرئيس السابق من جهة، وطلب الدعم بالمشتقات النفطية، وفى هذه الزيارة قدم الملك عبدالله لليمن منحة من المشتقات النفطية تكفي لمدة شهرين(صحيفة المصدر 2012/3/27)(45).

ثانياً: التوظيف الخارجي للمبادرة لصالح الأجندة:

إذا كانت القيادة الجديدة، وكل مكونات الثورة بما فيها اللقاء المشترك وشركاؤه قد فشلت في توظيف الدور الخارجي لصالح الثورة، سواء في إزالة العراقيل التي حاول أن يفرضها كل طرف من أطراف التسوية السياسية، أو في إخراج اليمن من الوصاية الدولية، فإن ما حدث هو العكس تماما، وقد اتضح هذا من خلال العراقيل التي واجهت تنفيذ أي إجراء تتخذه القيادة الجديدة، ولا يتم تنفيذه إلا عبر التدخل الخارجي، مما يعني بأن الخارج قد شكل تحدي حقيقي وخطير أمام بناء الدولة المدنية الحديثة، طالما وإنه أصبح متحكم بمسار التغيير.

كذلك الانفلات الأمني الذي عاشته اليمن خلال الفترة الانتقالية، وأعتبره مصدر في تكتل أحزاب اللقاء

المشترك في تصريحه لصحيفة الخليج الإماراتية، بأنه يحمل رسالتين الأولى للرئيس هادي كرئيس، والثانية تخص الأمن القومي والوطني اليمني، الغرض منه إفقاد القدرات اليمنية على المواجهة والمعالجة للملفات الأمنية (صحيفة إلى قين ،2012/5/19)(46) ، ولم يتوقف المصدر عند ذلك بل وجه الاتهام إلى بقايا النظام السابق، والمحاولات الإقليمية والدولية الهادفة إلى إجبار الرئيس هادي اللجوء إليها من أجل فرض شروطها، فيما تبقى من صياغة النظام الذي عجزت عنه المبادرة الخليجية(صحيفة إلى قين ،2012/5/19)(47).

وفي نفس الوقت أتهم بقايا النظام بالمشاغبات الحاصلة بعد توقيع المبادرة الخليجية في ظل دعم ومساندة الخارج، الذي لا يريد نظاماً قائماً وفق مقتضيات الثورة، وإنما الحفاظ على بقايا النظام في سبيل إبقاء القرار السياسي تابعاً للأطراف الدولية والإقليمية، سعياً منهم إلى إنهاء وتحجيم الجانب الثوري في المبادرة، من خلال الملف الأمني بهدف تعطيل كل أدوات التغيير، وعرقلة حكومة الوفاق الوطني وإظهارها على أنها عاجزة على تقديم أي شيء(صحيفة إلى قين ،2012/5/19)(48).

لقد أنكشف الدعم والمساندة الخارجية لمسار التغيير في اليمن، من خلال الصمت الخارجي تجاه استمرار ممارسة بقايا النظام السابق في تعطيل عملية التغيير، باستثناء بعض التصريحات التي تندد بتلك المشاغبات دون اتخاذ أي موقف إجرائي عقابي، خصوصاً ضد من تمرد على تنفيذ القرارات، إلا بعد عدة زيارات للمبعوث الأممي جمال بن عمر.

أما بالنسبة للتغير في المواقف الخارجية، فعلى الرغم من استمرار بقايا النظام في ممارساتهم، والتغير في الموقف الخارجي تجاه ممارسات الرئيس السابق علي صالح، وبقايا نظامه في عرقلة جهود التسوية السياسية، والإعلان عن دعم ومساندة كل الخطوات التي اتخذها أو يتخذها الرئيس عبد ربه منصور هادي، وضغوطها سواء على الرئيس السابق علي صالح، أو من تمرد على القرارات، ولكن هذا التغير لم يأت إلا بعد تنفيذ الشروط الخارجية.

من هذه الشروط السماح للطائرات الأمريكية بدون طيار، ضرب أي مواقع لتنظيم القاعدة بدون إذن مسبق من الحكومة اليمنية، والقبول بالتواجد الأمريكي على أرض اليمن في عدن وسُقطرى وصنعاء وغيرها، وإذ كان من المتوقع أن يكون الموقف الخارجي أكثر حزماً وجدية، بعد موافقة الرئيس هادي على تلك الشروط، لكنه لم يكن كذلك؛ حيث ظل مجرد تصريحات وتهديدات دون أن تتحول إلى إجراءات عقابية خصوصاً وأن الممارسات لم تتوقف.

المبحث الثاني: الرياض والعدوان العسكري على اليمن عام2015

من الواضح أن البيئة الداخلية النابعة من الواقع اليمني قد شكلت أرضية خصبة للتدخل الخارجي، وما ترتب عليه من حلول سياسية أعاقت مسار التغيير الحقيقي في اليمن، بحكم أنها مكنت الأطراف الخارجية من تشديد قبضتها على الشأن اليمني ، واحتواء الثورة عبر حرف مسار التغيير وتوجيهه نحو تحقيق أهدافها وأجندتها سلما وفق المبادرة الخليجية ، وتوظيف الخلافات بين الأطراف اليمنية من أجل ذلك، وعندما فشلت الرياض في تحقيق هذه الأهداف والأجندة اتجهت إلى تشكيل تحالف عربي تحت قيادتها للعدوان على اليمن، ومن هذا المنطلق يمكن التناول لأهداف

الرياض من العدوان والأجندة ، والنجاح أو الفشل في بحقيق ذلك من خلال ثلاثة مطالب.

المطلب الأول:- العدوان العسكري (الدوافع والأهداف)، يمكن التناول في هذا الشأن الدوافع والأهداف للعدوان العسكري

أ- دوافع العدوان العسكري

إن أسلوب العنف الذي أتبعه النظام السابق في مواجهة الاحتجاجات التي شهدتها الساحة اليمنية في فبراير 2011، أدي إلى عنف مضاد ومواجهات بين النظام السابق والموالين له من جهة، والمحتجين والمنظمين لهم من الشباب والأحزاب السياسية والقبائل والجيش من جهة أخرى، فهذه المواجهات ولدت الخوف والقلق لدى الرياض، وكانت دافعا للتدخل الإقليمي بالحل السياسي، واستلام الرياض الملف اليمني وإدارته وفق رغباتها وأجندتها وبموافقة أممية ودولية.

إن التدخل الخليجي بقيادة الرياض، زاد من الأزمات والخلافات بين الأطراف اليمنية، لاسيما وأنها تعمدت تفريخ الكثير من المشاكل السياسية الخلافية والأمنية والاقتصادية سواء، أثناء تنفيذ إجراءات الحل السياسي وفق المبادرة الخليجية، أو الحوار الوطني، أو الحصانات التي منحت للرئيس السابق علي صالح ونظامه، وما عقبها من عراقيل ومشاغبات أثناء الفترة الانتقالية، أو تمترس بعض المكونات السياسية خلف أجندتها الضيقة ومشاريعها الصغيرة. هذه الاعتبارات وغيرها أتاحت الفرصة للتوظيف الخارجي لهذه المشاكل والخلافات التي هي أساساً صنعتها لتوظفها، من أجل تحقيق أجندة ومصالح في اليمن، خصوصا وأن الخبرة التاريخية تفيد أن الحروب الداخلية في اليمن، تؤدي دائما إلى الاستعانة بالعامل الخارجي أيا كان لموازاة الطرف الآخر بشكل تنافسي. فقد تنافس الإمام الناصر عبدالله بن الحسن وأعداؤه المطالبون بالإمامة والحكم على الاستعانة، تارة بالمرجعية الإسلامية الموجودة في سلطة محمد على باشا وقواته التي استطاعت السيطرة على الكثير من المناطق اليمنية، وتارة أخرى بقيام الأطراف المتنازعة على الإمامة بالتواصل مع مركز النفوذ البريطاني الذي بدأ بالانتشار في السواحل اليمنية (العشملي،p20)(49)، وتتكرر الاستعانة بالخارج مرارا عند حدوث أي خلاف بين أطراف الصراع اليمنية، ولعل ما حدث في 2015خير دليل.

إن قضية التدخل الخارجي، تشكل واقعاً وتصرفاً غير مقبول بحكم العلاقات الدولية في كافة العصور، غير أن طبيعة التدخل والأدوات المستخدمة هي التي تغيرت مع الوقت، وفقاً لعوامل خارجية عديدة منه: بنية النظام الدولي، وطبيعة توازن القوى وأهداف وأطماع المتدخل ومصالحه في الدولة التي يتدخل فيها، وطبيعة المؤسسات الدولية القائمة (السلمي، p205) (50).

ومن الواضح أن هذا يأتي بعد زوال الاتحاد السوفيتي ومنظومته الاشتراكية لصالح الولايات المتحدة والدول الأوربية التي تدور في فلكها، وتتبني الديمقراطية والتحول الديمقراطي في العالم؛ كونه من مبادئ وقيم النظام العالمي الجديد، لكن ما حدث كان غير ذلك ومخالف تماما لشعارات النظام العالمي الجديد، وبالتالي لم يمهد السبيل بأي طريقة مباشرة أمام نظام عالمي جديد أكثر اعتدالاً (مجموعة باحثين،2004، p333)(51).

وقد زاد التدخل الخارجي حدة بعد قيام ثورات الربيع العربي حتى بات الأثر الأبرز لمخرجات هذه الثورات،

فكان من نتائجها الحتمية: تعاظم الدور الخارجي، الذي استفاد من الصراعات بين الفرقاء السياسيين داخل دول الربيع، وتمكُنه من جني المزيد من المصالح الذاتية، ولعل من أهمها: إحكام نفوذه وسيطرته على إدارة البلدان العربية، وتحديد كيفية اختيار من يحكمها ومن يشارك ومن يبعد عبر الترغيب والإغراء أو الترهيب أو الاغتيال (مجموعة باحثين، 2004، p333) (52).

وفي اليمن لم ينحصر الدور الخارجي في تقديم الدعم الدبلوماسي وتبني القرارات الأممية المجحفة، بل تفاقم ليضع اليمن تحت البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة، واستمر التدخل حتى وصل الأمر إلى الاشتراك في عدوان مسلح ضد اليمن وسيادته وتدمير مقدراته، ومستمر دون توقف حتى كتابة هذا البحث (السلمي،p207) (53).

إذاً التدخل جاء في البدايات الأولي للأحداث في اليمن، من أجل احتواء الثورة الشبابية وأهدافها، وحرفها عن مسارها الحقيقي في الاتجاه الذي يريده الطرف الخارجي الإقليمي السعودي والإيراني، والطرف الدولي الأمريكي والبريطاني، واستمر الحال في تهيئة الأوضاع اليمنية والإقليمية والدولية حتى تم الانقضاض عليها من خلال العدوان العسكري، وقد اتضحت اللعبة الأمريكية البريطانية السعودية، حينما بدأ العدوان على اليمن دون مسوغ قانوني أو قرار دولي ، إذ أعلن السفير السعودي في واشنطن عادل الجبير في 26آذار/مارس2015 العدوان على اليمن تحت مسمى التحالف العربي لإعادة الشرعية، مع وصف العدوان على أنه ضد أطراف خارجية تابعة للمذهب الشيعي، وهذا العدوان مستمر من حينها وحتى كتابة هذا البحث في سبتمبر2023.

ب- أهداف العدوان العسكري

بدأت الأزمة مع ثورة الشباب التي اندلعت ضد نظام علي صالح ، وما ترتب عليها من انتقال السلطة من صالح إلى نائبه عبده ربه منصور هادي في أوائل 2012، وبعد دخول جماعة أنصار الله صنعاء استقال عبده ربه مع وزرائه في يناير 2015 ، وتولت السلطة اللجنة الثورية بقيادة محمد على الحوثي وازدادت حدة الصراع ، وقد أدت هذه التطورات إلى ردت فعل إقليمية حادة تمثلت بتدخل عسكري قام به تحالف عاصفة الحزم الذي ضم عشر دول بقيادة السعودية ؛ حيث تتفاقم الأزمة بفصولها الدامية التي تخلف يوميا قتلى وجرحى ودمار...الخ ؛ نتيجة فشل الحل السياسي وبداية حرب تقودها السعودية ضد الحوثيين وحلفائهم(طنين،2023 ، p1)(54) .

أن فقر اليمن وضعف دخله القومي جعل من اليمن مسرحا لأطماع الفواعل العالمية والإقليمية فيه، لاسيما وأن الفواعل العالمية جعلت اليمن دائراً في فلكها مسخراً لتنفيذ استراتيجيتها في استتباع اليمن وكثير من دول المنطقة، فقر اليمن وضعف امكانياته، شكلا دفعا إلى فتح الباب على مصراعيه للقوى الإقليمية للتوغل في المجتمع اليمني تحت غطاء المساعدات الإنسانية التي تصطحب معها عادة غايات لا يغيب عنها الغزو الفكري ومحاولات التغيير الثقافي (السموني، 2015) (55).

1- أهداف سعودية:

بعد أن أيقنت المملكة أن أدواتها لم تعد قادرة على القيام بالدور المناط بها، انتقلت إلى العدوان المباشر على اليمن في 2015؛ حيث شكلت تحالفا عسكريا عريضا تحت مزاعم دعم الشرعية، وتحقيق مجموعة من الأهداف بحسب المزاعم التي بررت بها عدوانها

مثل: إعادة الشرعية ممثلة بالرئيس عبدربه منصور هادي، إنهاء الانقلاب، تدمير الصواريخ البالستية، إيقاف الحضور الإيراني في اليمن" حسب زعمها".

وعلى الرغم من أن العدوان الذي قادته الرياض تحت مسمى التحالف العربي، ونفذ فيها عشرات الآلاف من الغارات الجوية، فإن الكثير من أهداف المملكة والتحالف المعلنة لم تتحقق، والمتابع لمجريات الأحداث على أرض الواقع، يرى أن قرار إعلان العدوان واستمراره لم يكن سوى مبرر للتدخل في اليمن لتحقيق أهداف وأجندة عجزت المملكة عن تحقيقها في سياسة الاحتواء لثورة فبراير 2011، أو الأجندة طوال العقود الماضية.

لقد كشف العدوان عن الأهداف الحقيقية والأجندة والأطماع السعودية في اليمن، ولعل من أهمها ما يلي:

1. فك عرى الوحدة اليمنية، التي هي في المنظور السعودي مؤشر لتحول اليمن إلى قوة منافسة لنفوذها في المنطقة العربية (هيكل"،1997، (56) (p120، وبصفة خاصة في منطقة الجزيرة العربية التي تعتبرها منطقة نفوذ خاصة بها وهي صاحبة الدور فيها(سلامة، 1980،57)(p495).

2. إيقاف أي توجه يمني نحو التحالف مع أي طرف أو عدة أطراف أخرى معادية لها؛ لأنها ترى فيه تهديداً فعلياً لأمن المملكة وسائر دول مجلس التعاون الخليجي (السويدي ،1998، p112) (58).

ويمكن تفسير التوجهات السعودية تجاه اليمن سواء الاحتواء ، أو العدوان على أنها تأتي من أجل الحفاظ على سيطرتها على منطقة جنوب شبه الجزيرة العربية، والذي لا يمكن تحقيقه إلا في حالة انقسام اليمن وإذعانه للسعودية، وقد اتضح هذا من خلال توجهها نحو حشد السياسات الخارجية للإطاحة بالتكامل الوطني والاستقلال السياسي لليمن الموحد ودعمها للانفصال عام 1994 (59)(Gwen Okrahlik and Patrice.1999 ، بهدف احتواء اليمن وتحييد دورها في المنطقة، وكبح جماح التوجهات اليمنية المعلنة عند قيام الجمهورية اليمنية، وفك عري أي ارتباط يمني مع أي طرف إقليمي سواء كان في الإطار الثنائي أو في الإطار الجماعي المتمثل في انضمامها إلى مجلس التعاون العربي.

3- التنافس على تقاسم اليمن من قبل السعودية والإمارات، من أجل السيطرة على المداخل البحرية والموانئ والجزر، أما لتوظيفها لصالح دولهم أو على الأقل تعطيل دور اليمن، أما بتقسيم اليمن أو إدخاله في حروب طويلة لا نهاية لها على المديين القريب والمتوسط.

4- كذلك الاستفادة من موقع إلى من الجيو استراتيجي وأهميته في الاستراتيجية الدولية، وسواحله فهو يقع جنوب غرب الجزيرة العربية، ويقترب من منطقة القرن الأفريقي الساخنة التي جعلته وثيق الصلة بالأحداث التي شهدتها المنطقتان، وإذا كان هذا الموقع قد أعطا اليمن أهمية في الاستراتيجية الدولية، بحكم أنها تنبع من إشرافها على مدخلين مهمين في التجارة العالمية أحدهما يمثله مضيق باب المندب، والأخر يمثله خليج عدن الذي يقع جنوب المضيق، فإن هذا الاتصال يجعل المضيق ذا أهمية على خارطة الملاحة العالمية؛ كونه معبراً رئيسياً للبترول من دول الخليج إلى الدول الصناعية الكبرى في أوروبا(رجب ،1999،p32)((60،بالإضافة إلى أن الخليج العربي يعد بحراً شبه مغلقاً يتصل عبر مضيق هرمز بخليج عدن، الذي يُعد بحراً مفتوحاً على المحيط الهندي(عبدالعظيم 2003،61)(p206) ، وامتداداً

طبيعياً له أهميته الاستراتيجية بحكم ارتباطه بمضيق باب المندب، الذي يعد من أهم الممرات البحرية للسفن والملاحة الدولية (بورجي،ابريل 1999،62)(p17) ، فضلاً على أنه المدخل الجنوبي للبحر الأحمر ويعد شريان حيوي لنقل النفط إلى أوروبا، وهو الأمر الذي يجعل من البحر الأحمر والخليج العربي ذا علاقة حميمة تتناوب بين التنافس والتكامل، (عبدالكريم،(1986)، (63)P126).

كذلك إشراف اليمن على باب المندب المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وخليج عدن المدخل للمحيط الهندي، فهذان المدخلان لهما أهميتهما في الاستراتيجية الدولية، وهو ما يجعل من اليمن دولة مهمة وذات مكانة وأهمية استراتيجية في السياسة الدولية، تتضاعف هذه الأهمية من خلال تحكمها بجزيرتين مهمتين هما: جزيرة سُقطري الواقعة في المحيط الهندي، والتي تحمل دلالات استراتيجية للملاحة الدولية، ثم جزيرة بريم التي تتحكم بمضيق باب المندب، وتتيح لليمن فرصة التحكم بالبحر الأحمر من جهة الجنوب(السلطان،1988، (64)(P32 ، وإذا كان تحقيق الأمن والاستقرار الدائم في الدول المطلة على البحر الأحمر قد أصبح هدفاً وضرورة استراتيجية ذات أهمية كبرى في السياسات التي تنتهجها دول المجلس الخليجي، فإن تحقيق هذا الهدف يمثل إحدى حلقات الأمن والاستقرار في منطقة الخليج، لأنها تعتمد استراتيجيا على البحر الأحمر (مرهون،1997،65)(P128)، والذي تتحكم في مدخله الجنوبي اليمن.

هذا الموقع جعل اليمن أكثر ارتباطا بأفريقيا والخليج العربي سواء من حيث التصاقها بحدود مشتركة مباشرة مع منطقة الخليج العربي التي لها أهميتها الاستراتيجية والاقتصادية والأمنية (مجموعة باحثين،2005،66)P150) ، أو اقتراب عدن من الخليج العربي الذي قد يجعلها في موقع تنافسي ممتاز كميناء للتموين بالوقود(عبدالعظيم ،67)(P237)، إضافة إلى الاكتشافات النفطية التي تتضاعف بشكل مستمر، خصوصاً وأن اليمن بموقعها الجغرافي أصبحت نقطة التقاء لفضاء حيوي واستراتيجي ثلاثي الأبعاد (موقع/ ثروة نفطية/ موارد)، فهذه الأبعاد تعد أحد العناصر المهمة في مكونات الخارطة الاستراتيجية الأمريكية العسكرية التي من أولوياتها حماية المصالح الحيوية في المنطقة (مجموعة باحثين،2003)(68)(P223) ، فضلاً عن الرغبة الأمريكية في الاستحواذ على ممتلكات الاتحاد السوفيتي، ومن ضمنها عدن.

كذلك السواحل، فاليمن لها سواحل يبلغ طولها حوإلى (2500) كم على البحرين الأحمر والعربي، وتصل نسبة السواحل الصالحة للملاحة حوإلى (37%)، إضافة إلى المرافئ اليمنية سواء على البحرين الأحمر والعربي أو على خليج عدن الذي يحتل المركز الرابع بين الموانئ العالمية، خصوصاً وأن هذا الموقع البحري يترتب عليه ظهور العديد من المدن الساحلية(ردمان،2008،69)P85).

5- تدمير مقومات الدولة اليمنية وقدراتها ، كون اليمن في منتصف الثمانينات أثناء التشطير كانت تتمتع بقدرات عسكرية لا بأس بها من حيث الأفراد و العتاد والعدة، وهو الأمر الذي يعني بأن أعلا ن الوحدة وقيام الجمهورية اليمنية قد وحد من هذه القوة وجعلها مقوم أساسي من مقومات دولة الوحدة، خصوصاً وأن الرياض أصبحت تنظر إلى اليمن الجديد مصدر قلق ، وهو الأمر الذي دفعها أما إلى المطالبة بتخفيض

القوات اليمنية ، أو السعي نحو جر اليمن إلى حرب إقليمية للقضاء على قدراته، وبرز هذا في تشويه موقف اليمن من أزمة الخليج الثانية 1990 / 1991، لتدمير القوة اليمنية واحتواء دورها .

6- استهداف التكامل اليمني والتجانس، لتجعل منه بؤر صراعية جديدة لا تنتهي، للحيلولة أمام الأفكار والطموحات حول إقامة دولة يمنية موحدة ومستقلة، وتفيد التجربة التاريخية أن أسباب الصراع الداخلي اليمني قديما وحديثا يرجع إلى : غياب الثقافة الوطنية ، وسيادة الثقافات المحلية الجهوية والقبلية. الخ (العشملي،70)(p15) ، وقد برزت هذه الثقافة المحلية بعد ثورة فبرار 2011 ، ففي ظل غياب الثقافة الوطنية يغيب معها الوعي الوطني، وبالتالي تطغى المشاريع الصغيرة على المشاريع الوطنية، وتحول أمام بناء الدولة اليمنية الحديثة والقوية. وإذا كان التجانس بأبعاده المختلفة يعد ركيزة أساسية ومهمة من ركائز الاستقرار السياسي داخل الدولة، فإن الاهتمام بالتجانس يعني الاهتمام بالعوامل العرقية التي تلعب دوراً رئيسياً في قياس الشعور بالانتماء القومي، وبلورة الرأي العام، لأن الاختلافات العرقية، تؤدي إلى بروز نزعات انفصالية تقوض من عنصر الاستقرار الداخلي والوحدة الوطنية (محمد 1999،71)p32( ).

لذلك يمكن القول أن الرياض قد قامت بدعم العناصر المناوئة للنظام الجمهوري، وكان لها مواقفها المعارضة للخطوات الوحدوية، تأكد هذا من خلال مواقفها المناوئة لأي تقارب بين قيادتي الشطرين، على العكس من مواقف كل من الإمارات والكويت تدعم هذا التقارب ومع أية خطوات وحدوية، وهذا يعنى بأن هذه المواقف جاءت وفقاً لحسابات كل طرف ورؤيته لليمن.

إذا كانت الإمارات والكويت ترى في قيام دولة يمنية موحدة عاملاً مهماً للتوازن في منطقة الخليج والجزيرة العربية، فإن السعودية كانت على العكس من ذلك؛ حيث إنها ترى في إعادة الوحدة اليمنية وقيام الجمهورية اليمنية، ليس كمنافس قوي لها في المنطقة، واختلال للتوازن لا يخدم سياستها فحسب، بل إن اليمن قد تصبح ملاذاً لبقية دول المجلس الخليجي الأخرى للخروج عن وصايتها (ردمان، شئون خليجية،ع(33) ، 2007،(72)(p33) ، ولذا كانت تنظر لأي تحرك يمني على أنه سعي من أجل إيجاد عامل توازن لمواجهتها، خصوصاً مع العراق.

المطلب الثاني: الأطماع والأجندة:

من خلال استعراض مبررات واهداف العدوان العسكري سلفا، وأن العدوان على اليمن قد سار في اتجاه آخر غير ما هو معلن عنه والمتمثل في إعادة الشرعية ودعمها، إلى عدوان ضد الشرعية وبناء تشكيلات عسكرية خارج إطار الشرعية ودعمها ومساندتها في محاربة الشرعية والانقلاب عليها، وهو الأمر الذي يكشف عن مخطط تقسيم اليمن وتفتيته لصالح الأجندة والأطماع والتي تتضح في هذا المطلب.

أولاً: - الأجندة والأطماع السعودية والوسائل: -

من منطلق أن السعودية لديها أطماع قديمة وجديدة تبرز عندما تشتد الصراعات الداخلية في اليمن؛ حيث يطل الدور السعودي برأسه أثناها محاولاً في هذه الظروف الاصطياد لتحقيق اجندته، وعلى الرغم من أنها لم تتمكن من الوصاية على اليمن وفرض أجندتها وتحقيق أطماعها لسبب أو لآخر، ولكنها في ثورة فبراير قد تمكنت من إقحام نفسها في الصراع القائم وإدارته من خلال استلامها الملف اليمني بموافقة يمنية

ودولية داعمة ومؤيدة ومساندة لكل تحركاتها، ولذا ظهرت أجندتها علناً ولعل من أهمها الآتي:

أ- الأجندة والأطماع السعودية: تتمثل هذه الأجندة والأطماع في الآتي:

1- التوسع في شرق اليمن؛ على مدى العقدين الماضيين، تمكّنت السعودية من التوغّل في عمق الأراضي اليمنية في حضرموت، مستغلة الحروب الداخلية، والاضطرابات السياسية التي عانى منها اليمن؛ للتمدد في الشريط الحدودي؛ حيث ابتلعت عشرات الكيلومترات على الحدود مع حضرموت، وتحاول المملكة العودة إلى تحقيق تلك المطامع التوسّعية القديمة بموجب اتفاق جدة الذي رعته الرياض أخيراً بين حكومة هادي و"المجلس الانتقالي " الموالي للإمارات، والذي يمنح الرياض حق التدخل الكامل في شأن تلك المحافظات أمنياً وعسكرياً(اتفاق جدة https://www.yemendays.com/posts/34 2)(73).

لذلك، يرى مراقبون أن السعودية قد تُمكن حكومة هادي و"الانتقالي " من ممارسة دور شكلي في إدارة محافظات عدن وأبين وشبوة والضالع ولحج، ولكنها ستنفرد بالملفات في حضرموت والمهرة، ويُتوقع أن تستكمل الرياض استقطاب القيادات الاجتماعية في صحراء حضرموت، خصوصا وأن الرياض سبق لها مطلع العام 2015 أن جسّت نبض الشارع الحضرمي، من خلال توجيه عشرات المشايخ الموالين لها، والذين منحتهم جنسيات سعودية، نحو توقيع وثيقة تطالب الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز بضمّ أراضي حضرموت لتصبح ملكاً من أملاك السعودية(تقرير مركز البحوث والمعلومات sabaanews./net tthps;//www)(74).

تلك الوثيقة التي – تعمّدت الرياض تسريبها لمعرفة ردود الفعل الحضرمية– تبنّاها الشيخ صالح بن سعيد بن عبد الله بن شيبان التميمي، الذي يدّعي تمثيل مشايخ وأعيان قبائل حضرموت، ويُعدّ من المشايخ الأكثر ولاءً للرياض، وأثارت الوثيقة التي حملت تواقيع قرابة 60 شيخاً ينحدرون من حضرموت، ويعيش معظمهم منذ سنوات طويلة في السعودية، ردود فعل متباينة وغاضبة بين أبناء حضرموت (تقرير مركز البحوث والمعلومات sabaanews./net tthps;//www)(75).

2 – الإطلالة على البحر العربي، في العقد الأول من القرن الـ21 طرحت المملكة العربية السعودية على النظام السابق برئاسة علي صالح، إنشاء قناة لمد أنبوب نفط ،وتأمين نقل صادراتها النفطية عبر محافظتي حضرموت والمهرة اليمنيتين، على أن تشتري المنطقة والأرض اليمنية التي سيتم فيها إنشاء القناة ومد الأنبوب فيها ، لنقل النفط السعودي كحل بديل في حال تعثرت صادراتها من العبور من مضيق هرمز الذي تسيطر عليه إيران، العدو الاستراتيجي كما تراها السعودية، وجاء الرد اليمني الأرض يمنية والسيادة يمنية ونحن سنقوم بالتأمين وعليكم التمويل فقط ، أما البيع لأرض يمنية أو تأجيرها فهذا لن يحدث وانزعجت السعودية من هذا الرد(الأغبري،1999)(76).

وبرغم أن الطلب السعودي قد طرح للبحث بشكل غير رسمي، وأبدت اليمن استعدادها للتفاوض مع السعودية في هذا الشأن إذا تقدمت بطلب رسمي(الأغبري،1999،p335)(77) ، مؤكدة

موافقتها على مد الأنبوب ضمن منظومة متكاملة بين البلدين، وخضوعه للسيادة والإشراف اليمني على غرار السيادة والإشراف التركي على أنبوب النفط العراقي، لاسيما وأنه يتجه إلى بحر العرب عبر الأراضي اليمنية الواقعة تحت السيادة اليمنية (الاغبري،p335)(78)، وهذه الاشتراطات لم ترض بها السعودية؛ لأنها تريد خضوعه لها وتحت إشرافها، وبذلك ظلت العلاقة في حالة شد وجذب بين الجانبين حتى بعد توقيع مذكرة التفاهم، وهذا الحلم ظل حاضراً وبقوة.

فعندما أصبحت الرياض الطرف الرئيس والقائدة لتحالف العدوان على اليمن، وصاحبة القرار، سارعت إلى تنفيذ مشروعها الاستراتيجي في إنشاء هذه القناة ومد أنبوب لنقل نفطها عبر الأراضي اليمنية بالقوة، واتضح هذا من خلال إطالة أمد العدوان، والسيطرة على الموانئ الاستراتيجية اليمنية، ومنابع الثروة النفطية وإبقائها تحت سيطرتها عبر قواتها ومليشيات تدعمها حتى ضد شماعة هادي التي يقول التحالف أنه جاء لمساندته.

فمنذ البدايات الأولى لتدخل الرياض في حرب اليمن استخدمت سلاح الجو بالدرجة الرئيسية ،واعتمدت على حلفائها في الحرب البرية، غير أن التواجد العسكري المباشر للقوات السعودية في محافظة المهرة شرق اليمن قد خالف ذلك، وهو ما يعكس الأهمية الاستراتيجية لمحافظة المهرة لدى النظام السعودي، ويزداد الأمر وضوحا بعد انسحاب القوات الإماراتية من المهرة، حيث شهدت المحافظة حضوراً متسارعاً للقوات السعودية من خلال نقل ترسانة عسكرية كبيرة للاستيلاء على مرافقها الحيوية، بما فيها مطار الغيضة وميناء نشطون ومنفذي صرفيت وشحن على الحدود مع عُمان(عامر الدميني، https://almawqeapost.net/news)(79).

هذا التواجد العسكري السعودي المباشر وإن كان الأول من نوعه في شرق اليمن، إلا أن الاهتمام والطموح السعودي بمحافظتي حضرموت والمهرة قد سبق هذا التواجد بعشرات السنيين، فمنذ أن تشكلت الدولة السعودية عام 1932 كانت المساعي مستمرة في التمدد شرق اليمن للوصول إلى بحر العرب والمحيط الهندي، واعتمدت في ذلك على العديد من الوسائل منها استقطاب سكان المناطق الحدودية ومنحهم الجنسية السعودية وامتيازات متعددة، بهدف التسهيل لها بضم بعض المناطق الحدودية إليها في محافظتي حضرموت والمهرة (عامر الدميني، https://almawqeapost.net/news)(80)،

غير أن الطموح السعودي أصيب بنكسة في نوفمبر 1967 مع وصول نظام سياسي ثوري في جنوب اليمن بتوجه يساري، وفي الأعوام الأولى من دولة الوحدة جرى توقيع اتفاق الحدود بين الجمهورية اليمنية وسلطنة عُمان عام 1992، ولم تخفي المملكة امتعاضها من الاتفاق، كون الاتفاق أثبت وبشكل رسمي وقانوني التقاء الحدود اليمنية– العمانية – السعودية عند مثلث الخراخير، وهو ما يقطع الطريق على الرياض في أي ادعاءات مستقبلية داخل الأراضي اليمنية في محافظة المهرة.

وعلى الرغم من توقيع معاهدة جدة الحدودية بين اليمن والسعودية عام 2000 إلا أن الحلم ظل يراود النظام السعودي في الوصول إلى البحر العربي، وإن لم يكن بالضم لتلك المناطق، فمن خلال الهيمنة وشراء ذمم الزعامات السياسية والشخصيات القبلية البارزة، وفي

انتظار ما سوف تؤول إليه الأوضاع غير المستقرة في اليمن.

ومع استمرار العدوان سعت الرياض إلى اقتناص الفرصة في تنفيذ المخطط الاستراتيجي بالتواجد العسكري المباشر على السواحل اليمنية في البحر العربي تحت ذريعة مكافحة تهريب الأسلحة لجماعة الحوثيين "أنصار الله" في كامل محافظة المهرة، وفي الأجزاء الداخلية بمحافظة حضرموت (الوادي والصحراء)، وفي سياق هذه الجهود السعودية نشرت صحيفة عكاظ السعودية في الـ 19 من إبريل 2016 تقريراً حول استكمال الخطوات الإجرائية لدراسة مشروع القناة البحرية التي تربط الخليج العربي ببحر العرب والتي سيطلق عليها اسم «قناة سلمان»، ووصفت الصحيفة في تقريرها المشروع بأنه سيكون القناة المائية الأكبر في تاريخ القنوات المائية الصناعية في العالم(عامر الدميني، https://almawqeapost.net/news)(81).

هذا التواجد وإن كان يهدف إلى مد أنبوب نفطي من الداخل السعودي وباتجاه البحر العربي ومروراً بالأراضي اليمنية، كطريق بديل لتصدير النفط بعيدا عن الصراع في مضيق هرمز، والتهديدات في مضيق باب المندب، إلا أن المخطط السعودي الاستراتيجي أعمق من ذلك ولا يقتصر على هذا الهدف خاصة، وأن مشروع مد الأنبوب كان مرحبا به من الجانب اليمني عام 2002، ولكن تم إيقاف المشروع بعد اصرار الرياض على فرض شروطها الكاملة والتي تنتهك السيادة اليمنية (www,almawqeapost.net/news(82)) .

3 – السيطرة على مضيق باب المندب، منذ بداية العدوان كان التواجد السعودي المباشر على باب المندب والسواحل اليمنية في البحر الأحمر محدود وغير مباشر، إذا ما تم مقارنته بقوات الإمارات الحليف الرئيسي للسعودية في العدوان على اليمن، وعلى الرغم من الأهمية الاستراتيجية للمنطقة لدى النظام السعودي، فإن التواجد العسكري السعودي من عدمه قد آل إلى تقاسم النفوذ ما بين الطرفين.

ففي السنوات الأولى للعدوان تواجدت القوات الإماراتية، والقوات الموالي ة لها وبأعداد كبيرة في المنطقة الممتدة بالقرب من مضيق باب المندب، وإلى القرب من مدينة الحديدة تحت مبرر تأمين الممر الدولي، غير أن الضربات البحرية الموجهة ضد البارجات والقطع العسكرية البحرية السعودية–الإمارتية في البحر الأحمر وبالقرب من باب المندب، شكلت إحراجا بالغاً لطرفي التحالف، واللذان أكدا مراراً على اتخاذ جميع التدابير الأمنية اللازمة لخفض المخاطر على سفن دول التحالف التي تمر عبر مضيق باب المندب ومنطقة جنوب البحر الأحمر، هذا الفشل العسكري الإماراتي في تأمين الممر والسواحل دفع الخلافات الى الظهور للعلن ،وبروز الاختلاف في المصالح والحسابات، حيث سارعت الرياض نحو البحث عن بدائل أخرى، تحافظ من خلالها على استمرار تدفق نفطها للأسواق العالمية بعيدا عن التهديدات. علاوة على ذلك لم تخفي السعودية رغبتها في تدويل التهديد الذي تعرضت له بحريتها في البحر الأحمر، وعملت على جلب التأييد الدولي في تدويل وعسكرة مضيق باب المندب، بالمقابل كانت أبو ظبي في خضم المعارك العسكرية في مضيق باب المندب والجزر والسواحل القريبة منه في خليج عدن والبحر الأحمر والهادفة من خلالها إلى الاحتلال المباشر والاستفراد بها بعيدا عن مختلف

الأطراف بما فيها الحليف السعودي ((83) https://www.noonpost.com/content).

4 – جزيرة سُقطرى، يقع أرخبيل سُقطرى قبالة السواحل الجنوبية لليمن على مسافة تقارب 350 كيلومترا، ويتألف الأرخبيل من سبع جزر صخرية، أكبرها جزيرة سُقطرى، التي تعد ممر مهم للنقل البحري يربط بين البحر المتوسط والمحيط الهندي، وتشرف الجزيرة على مضيق باب المندب والسواحل المجاورة في الجزيرة العربية وشرق أفريقيا، إضافة إلى أنها لا تبعد سوى 2000 كيلومترا تقريبا عن مضيق هرمز الاستراتيجي، على خط الصراع الدولي والإقليمي، خاصة مع تصاعد صراع الاستحواذ على الموانئ البحرية في خليج عدن والبحر الأحمر.

ولذا لم يكن غريبا منذ بداية العدوان في مارس 2015، أن تسعى قوات التحالف إلى التواجد العسكري في الجزيرة وتحديداً القوات الإماراتية، التي سارعت لإطباق السيطرة على الجزيرة متجاوزة السلطات المحلية والمركزية، لتتطور الخلافات بين حكومة هادي والإمارات إلى مستوى غير مسبوق، حيث كشفت رسالة يمنية موجهة إلى مجلس الأمن الدولي في مايو 2018، تحتج فيها على انتهاك الإمارات للسيادة في جزيرة سُقطرى، ومؤكدة أن الوجود العسكري الإماراتي غير مبرر.

وعلى الرغم من حقيقة الخلاف، إلا أن تصاعده بتلك الطريقة المتسارعة، يشير إلى أن هناك خلاف مفتعل من قبل هادي وحكومته، وأن الطرف المستفيد من هكذا تصعيد هي السعودية التي لم يكن لها تواجد سابق على الجزيرة، وشكل هذا الخلاف بوابة لدخول القوات السعودية إلى الجزيرة بحجة القيام بالتوسط بين الطرفين، وتفيد المعلومات بأن العسكريين السعوديين ينشطون إلى جانب القوات المحلية في مطار وميناء سُقطرى، ويتواجدون أيضا ضمن معسكر خاص بهم، والمؤكد أن القوات السعودية ذهبت للجزيرة بهدف البقاء دون اكتراث بردة الفعل للحليف الإماراتي((84) http://www.csoyemen.com/content.php?lng=).

ب– الوسائل السعودية لتحقيق الأهداف، تتمثل هذه الوسائل في الآتي:

1– تشكيل تحالف لضرب وتدمير كل مقومات وقدرات الدولة اليمنية تحت غطاء إعادة الشرعية، حيث وأن بلوغ السعودية لتحقيق أجندتها في اليمن، لن يتم بوجود جيش يمني موحد تحت قيادة موحدة، ولذلك اضطرت إلى التخطيط عبر المبادرة الخليجية لتهيئة الأوضاع لهذا العدوان بمباركة يمنية وموافقة ممن يدعون الشرعية، شرعية تنفيذ الأجندة والأطماع، وظلت تحول أمام تكوين أي جيش قوي وموحد، فقد عملت منذ وقت مبكر وعبر حليفتها الرئيسية الإمارات إلى إنشاء قوات ملشاوية خارج سيطرة حكومة هادي، تتحكم السعودية والإمارات بتوجهاتها وتحركاتها لتظل مهددة لهذه الحكومة.

كما عملت الرياض في المقابل على تفتيت ميليشيا الشرعية التي شكلتها لمواجهة الجيش واللجان الشعبية بقيادة أنصار الله، وعبر إضعاف القوات التي تتواجد في كل من حضرموت والمهرة، لصالح المليشيا المدعومة من الإمارات بتوجيه، ورضا السعودية، وكثفت وسائل الإعلام المدعومة من الإمارات والسعودية، من حملتها لتشويه صورة القوات اليمنية المنتشرة في حضرموت والمهرة، على اعتبار أنه "احتلال شمالي للجنوب"، وتحت هذه الذريعة دفعت السعودية والإمارات بقوات عسكرية كبيرة ، جردت

حتى السلطة المحلية والأمنية من قراراتها في تعيين وعزل أي مسؤول يمني في هاتين المحافظتين.

2- إطالة أمد العدوان ، والتخطيط لإنشاء مراكز قوى وأطراف تابعة لها وتحت وصايتها وقرارها لتتسلم السلطة، لأن تلك الأهداف تتطلب في المقام الأول إطالة أمد العدوان؛ لإضعاف مختلف الأطراف اليمنية المتصارعة ،وإبقاء فتيل الصراع والاقتتال الداخلي مستمر وبأيديهم يشعلونها متي ما أرادوا ذلك، وذلك من أجل منع إقامة دولة يمنية قوية ومستقلة ذات حضور إقليمي منافس، في حين تتفرغ المملكة لتحقيق أطماعها الاستراتيجية في اليمن، وفي مقدمتها السيطرة والهيمنة على السواحل والجزر اليمنية، التي اتسعت بعد الوحدة إلى أكثر من (2500) كيلومتر، وتمتد من سواحل المهرة في البحر العربي على الحدود مع سلطنة عُمان، وحتى ساحل ميدي في البحر الأحمر على الحدود مع المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى (216) جزيرة تنتشر على امتداد البحر الأحمر والبحر العربي وتتوزع على أربعة قطاعات، حيث يشمل قطاع البحر الأحمر (181) جزيرة، وقطاع خليج عدن (23) جزيرة، وقطاع البحر العربي (5)جزر، بالإضافة إلى قطاع المحيط الهندي الذي يضم 7)

)جزر((http://www.csoyemen.com/conte nt.php?lng(85) .

3- التواجد والتحرك العسكري في المهرة، شهدت محافظة المهرة اليمنية تحركا سعودياً من خلال: نقل ترسانة عسكرية كبيرة، بما فيها صواريخ ومختلف الأسلحة الثقيلة، وتحويل مطار الغيضة بمحافظة المهرة لمهام عسكرية للرياض مع تعتيم إعلامي شديد، وهو الأمر الذي يُعزز حقيقة المساعي السعودية لاستغلال ضعف كل المكونات اليمنية بما فيها الرئيس هادي، الذي بات غير قادر على اتخاذ أي قرار يحفظ شيء من السيادة اليمنية. كما أن مشروع مد الأنبوب النفطي جاء بعد زيارة السفير السعودي لدى اليمن المشرف العام على البرنامج السعودي لإعادة الأعمار في اليمن، محمد آل جابر، إلى محافظة المهرة مطلع يونيو 2018، إلى جانب الدفع بقوات سعودية إلى المهرة، ومحاولة المملكة كسب المزيد من السكان المحليين ،من خلال وعدهم بمشاريع إعادة الإعمار مثل :الآبار ومحطة المياه والمدارس والمستشفيات التي ستنفذها الهيئة السعودية للتنمية والإعمار – وقوبلت العديد من هذه المشاريع بالترحيب– وحسنت نوعية الحياة العامة لكثير من سكان المهرة، ورغم ذلك هناك نسبة كبيرة من السكان مازالت تشعر بالقلق إزاء أهداف التحالف السعودي على المدى الطويل. وأثار البناء السعودي احتجاجات شعبية طوال عام 2018، من قبل السكان المحليين، مما يعتبرونه احتلالاً سعودياً لمنطقة سلمية تاريخياً في البلاد، وتزايدت الاحتجاجات في أغسطس 2018. بعد أن كشفت وثيقة مسربة عن نية المملكة العربية السعودية بناء خط أنابيب نفط يحمل النفط من المملكة العربية السعودية إلى ساحل المهرة، مما يتيح الوصول المباشر إلى المحيط، وهذه التحركات والتعزيزات السعودية واجهت رفض وحراك مجتمعي من أبناء محافظة المهرة، و دعا العميد على سالم الحريزي إلى عدم التوقيع على أي اتفاقيات مع السعودية، أو السماح لها بمد أنبوب نفط في الأراضي اليمنية، مؤكداً بأن التحالف السعودي –الإماراتي لم يأت لدعم الشرعية، بل لتدمير اليمن واحتلال أراضيه (وكالة الصحافة اليمنية،28ابريل 2019)(86).

4-شراء الولاءات والذمم وتوزيع التابعيات، وفي هذا الجانب تفيد المصادر أن الرياض تقوم بشراء ولاءات في تلك المنطقة، في حين تضطر أحياناً إلى توزيع «تابعيات تجنيس من الدرجة الرابعة» لمواطنين في القرى القريبة من منفذ الخراخير البري، ويشير الخبير النفطي اليمني عبد الواحد العوبلي إلى أن "أطماع السعودية في السيطرة على المهرة (ثاني كبرى محافظات اليمن بمساحة 93 ألف كيلومتر مربع) ليست وليدة اللحظة، ولكنها بدأت منذ تسعينيات القرن الماضي، إذ حاولت المملكة مد أنبوب نفط في العام 1994"، ويضيف العوبلي أن محاولة الرياض لم تنجح (وكالة الصحافة اليمنية،28ابريل 2019)(87).

5- شاركت الرياض الإمارات في حرف مسار التحالف العسكري الذي تقوده للعدوان على اليمن من إعادة الشرعية إلى الانقلاب على الشرعية، ليس هذا فحسب، بل وحافظت على علاقتها بكل التشكيلات المتطرفة التي بنتها ومولتها الإمارات، ودعمتها، خارج سيطرة الشرعية، وأسست ألوية عسكرية لسلفيين متشددين موالين لها لا يخضعون للجيش اليمني، ليس هذا فحسب بل، شرعت في الاشتغال على مشروعها الخاص.

6- كذلك تأسيس شرعيات جديدة بدلاً عن الشرعية التي جاءت لإعادتها، وبرز هذا من خلال: الاطاحة بالرئيس هادي، وتشكيل مجلس رئاسي في أبريل 2022 في سبيل إطالة أمد العدوان، وتحقيق ما عجزت عنه في عهد هادي. وحتى هذا الأخير لم يمكنها من تحقيق أجندتها، وهو الأمر الذي دفعها إلى التفاوض مع حكومة صنعاء عبر الوساطة العمانية؛ من أجل الخروج من النفق المظلم الذي وقعت فيه، وتقديم الكثير من التنازلات لمطالب حكومة صنعاء التي كانت تصفها بحكومة الانقلاب.

ثانياً- موقف الرياض من المجلس الانتقالي ، تشكيل المجلس الانتقالي والنخب الأمنية والتشكيلات العسكرية من قبل الإمارات، وإذا كان كل هذا وغيره يعد انحراف عن الأهداف المعلنة لتحالف العدوان، والذي تقوده الرياض وسمحت به ، فإن هذا الواقع يشير إلى أن الرياض لم تسمح بهذا الانحراف فقط بل حافظت على علاقاتها بكل التشكيلات والنخب التي شكلتها ومولتها الإمارات، ليس هذا فحسب بل، سارعت إلى الاعتراف بهذه التشكيلات وشرعنتها كمؤسسات شرعية خارج نطاق الشرعية، ولعل أهمها: المجلس الانتقالي الجنوبي الداعي للانفصال، وشرعنته بموجب اتفاق الرياض.

فقد أشعلت الإمارات حربًا دامية في عدن، عندما حركت قوات المجلس الانتقالي الموالي ة لها لإسقاط حكومة الرئيس هادي والسيطرة على عدن، لاسيما وأن القوات الإماراتية شاركت في قيادة التمرد على الأرض والسيطرة على العاصمة المؤقتة عدن، بمشاركة 400 مدرعة وعربة عسكرية إماراتية بحسب، تصريحات وزير الداخلية أحمد الميسري ،الذي أكد على "أن أبوظبي قررت استخدام سلاح الطيران، لتغيير موازين القوة على الأرض لمصلحة ميليشياتها، بقصف وحدات الجيش وارتكاب مذبحة العلم، ومنع الشرعية من استعادة عدن، وبتواطؤ سعودي، ومنع طائرة الرئيس من الهبوط في عدن مطلع 2017، وقصف ألوية حمايته العسكرية. أضف إلى ذلك تبني السعودية اتفاق الرياض الذي أعطي الشرعية للمجلس الانتقالي، وتمكينه في المحافظات الجنوبية خصوصا وأن اتفاق الرياض جاء عقب تحركات، أما ميدانية تمثلت في:

التشكيل والتكوين والتأسيس، أو زيارات خارجية، ففي زيارة رئيس المجلس عيدروس الزبيدي إلى كلا من بريطانيا وروسيا، من أجل الاعتراف بالمجلس وتحقيق الانفصال وتقديم العروض. وعلى الرغم مما قدم من عروض وإغراءات للمستعمر البريطاني القديم، أو من خلال امتداحه للحزب الشيوع الذي حكم الجنوب، إلا أن السفير الروسي أكد على أنه "لا يرحب بتقسيم البلاد، ولا بالإجراءات الانفصالية وأن موقف روسيا معلوم وواضح وهو يدعم يمن واحد. وهذا يشير بوضوح إلى أن هناك اتفاقا سعوديا– إماراتيا على تقاسم النفوذ في الكعكة الجنوبية وتبادل الأدوار، في ظل غياب السطلة، ودعم ومساندة الحركات الانفصالية، لاسيما وأن المراجع التاريخية تفيد بأن الحركات الانفصالية لا تظهر إلا عندما تكون السلطة المركزية ضعيفة، وهناك أطماع استعمارية تسعي لاستغلال أو توظيف التناقضات الداخلية من خلال استقطاب العناصر النفعية التي تغلب مصالحها الخاصة على المصلحة الوطنية (العثربي، (88) 2019).

المطلب الثالث: العدوان العسكري وسياسة المراجعة السعودية

مما سبق استعراضه حول سياسة الاحتواء وأساليبها وأهدافها ووسائلها، والتي اتبعتها الرياض تجاه اليمن أثناء ثورة فبراير 2011، فقد كانت المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية المزمنة هي الأداة أو الوسيلة لاحتواء الثورة وحرفها عن مسارها وأهدافها، بداية بالمسميات أو تغيير المفاهيم، فقد تم تحويل الثورة إلى أزمة سياسية، وتوجيهها وتوظيفها لصالح الأهداف والمصالح السعودية، وليس وفق أهداف الثورة ومصالح اليمن، وبالتالي كان التعامل معها على هذا الأساس، ومن ثم كانت المعالجات، تصب في صالح الأهداف السعودية.

وقد اتضح هذا من خلال مضامين المبادرة الخليجية. التي وضعت الرئيس عبدة ربه هادي كرئيس توافقي وحيد، وعامل ترجيح لكافة الأمور والقضايا الخلافية في مؤتمر الحوار، واتضح هذا بجلاء من خلال تشكيل مؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي أنعقد في الفترة من 2012–2014، وعلى ضوؤه تمت هندسة الأقاليم، وإصدار الرئيس هادي قرار تقسيم اليمن إلى ستة أقاليم، واللافت للانتباه أن النظام السعودي كان في طريقه للوصول إلى تحقيق أهدافه في المحافظات الشرقية، من خلال دفع الرئيس هادي بتحديد الأقاليم في الدولة اليمنية الاتحادية بصيغة من ستة أقاليم، وضم محافظتي حضرموت والمهرة إلى جانب محافظة شبوة وأرخبيل سُقطرى ضمن ما يسمى بإقليم حضرموت الذي يتمتع بكل مقومات الدولة المستقلة، وهو ما يتواكب الأجندة والمصالح السعودية.

وهذا القرار واجه معارضة كبيرة من معظم مكونات الحوار الوطني، وساهم في أحداث 2014، التي أطاحت بالرئيس هادي ودفعته إلى تقديم استقالته، وهو الأمر الذي دفع الرياض إلى الانتقال من الاحتواء إلى العدوان العسكري كامتداد لسياسة الاحتواء مع اختلاف الوسائل، أي احتواء بالوسائل العسكرية، من خلال عاصفت الحزم في 26آذار/مارس 2015، والغريب أنه بعد أسابيع من انطلاقها أعلنت الرياض أن العاصفة انتهت وبدأت عملية "إعادة الأمل "، مع أن انتهاء عاصفة الحزم لم ينتج عنها عودة الشرعية إلى البلاد، ولم تحقق الانتصار على أنصار الله وحلفاؤهم ، فكيف تنتهي عملية عسكرية لم تحقق هدفها المركزي ؟، وقد اعتبر أحد الباحثين ذلك على "أنها ثغرة

استراتيجية ناتجة عن غياب الرؤية السياسية المصاحبة للعمل العسكري(القاسم ، 2021،p)(89). كما أن التناقضات والصراعات الإقليمية وخاصة بين السعودية وإيران اللتان تتنافسان على الدور الإقليمي، والسعي نحو بسط استراتيجيتها في ظل المعطيات والمستجدات الدولية، وازدياد التحديات الأمنية بشكل غير مسبوق في المنطقة العربية.. رغم إفادة اليمن في أداء منظومة مجلس التعاون الخليجي في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، إلا أن دول مجلس التعاون الخليجي قامت بإقصائه عن هذا المحيط لاعتقادات قديمة وخاطئة وحسابات ضيقة أو على الأقل لا تتجاوب مع المتغيرات الإقليمية والدولية، وإزاء التطورات السياسية في اليمن تتبع دول مجلس التعاون موقفاً موحداً (القاسم، P3) (90).

وفي تطور أخر والتحول السعودي نحو استهداف الشرعية التي جاء لإعادتها، ففي 7أغسطس 2019 دعا المجلس الانتقالي وأنصاره والقوات التابعة له، إلى الزحف على مؤسسات الدولة ومنها القصر الرئاسي بالمعاشيق لاحتلاله، جاء هذا التحرك الإماراتي على مراء ومسمع من الرياض التي تقود التحالف، في ظل صمت سعودي، بالإضافة إلى أن الإمارات تعمل تحت قيادة السعودية للتحالف، وفوق هذا تتبني اتفاق الرياض، الذي يسحب البساط من تحت الشرعية. وفي هذا الإطار كتب خالد العراسي في صحيفة "الثورة اليمنية": "ليس على السعودية أن تعلن بأنها على اتفاق مع الإمارات لندرك، أن ما يحدث في المحافظات الجنوبية مخطط، يهدف إلى عملية استبدال لما تسمى بالشرعية تبدأ بالقيادات العسكرية وستنتهي بالمسؤولين.. بعضه يستنزف أدواتهم، بينما يقوم تحالف العدوان بإعادة ترتيب صفوفه ومعالجة الاختلالات (91) https://www.alaraby.co.uk/economy/2)(018/8/7)، وفي العربي الجديد اللندنية، دعا ياسر أبو هلالة إلى "... وعلى السعودية إدراك أن اليمن ليس حديقتها الخلفية، والبلدان"السعودية والإمارات" قانونياً وأخلاقياً ملزمان بإعادة الإعمار، والذي كان كلفته من دون العدوان أقل بكثير https://www.alaraby.co.uk/economy/20 92)((18/8/7)، ويهدف الطرفان بهذه السياسة إلى إعادة تصميم الشرعية بما يتناسب مع مصالحهما، وقد تسربت أنباء بالتزامن مع انقلاب عدن، عن خطة لهيكلة الشرعية.، هذه الخطة، تتذرع بتوحيد صفوف "القوى المختلفة " المناهضة للحوثي، وهي في الواقع تريد هندسة شرعية تتحكم بمدخلاتها ومخرجاتها، وتمكين أذرع الرياض وأبوظبي من مفاصلها الرئيسية. اتضح هذا من خلال تشكيل المجلس الرئاسي في 12ابريل 2022 برئاسة الدكتور رشاد العليمي وعضوية كل من سلطان العرادة وطارق محمد عبدالله صالح، وعبدالله العليمي ، وعيدروس الزبيدي ،وعثمان مجلي وفرج البحسني عبد الرحمن ابو زرعة، واذا كان تشكيل هذا المجلس يحقق لها ما تسعي إليه من أجندة وأطماع في اليمن ، فإنها لم تتمكن من تحقيق ذلك.

وكما فشلت سياسة احتواء فشل العدوان العسكري ايضا في تحقيق أهدافه وأجندته، لاسيما وأنه بعد تسع سنوات من العدوان على اليمن ، تشير الوقائع على الأرض إلى أن السياسة السعودية تجاه الملف اليمني تعاني الكثير ويسودها التخبط وعدم القدرة على تحقيق مصالحها وأهدافها الرئيسية، وفي هذا السياق يعتقد مايكل ستيفنز خبير شؤون الخليج في مركز الخدمات المتحدة الملكي في لندن، أن العدوان كان مضر

للسعوديين ولليمن أيضا وقال "العدوان لم يحقق فائدة تذكر للسعودية، ومن الناحية الاستراتيجية يمكن القول بأن الرياض أصبحت في وضع أضعف مما كانت عليه عام 2015((http://www.csoyemen.com/conte nt.php?lng (93).

لقد تكبدت الرياض الكثير من الخسائر وعلى كافة المستويات، وفي هذا الصدد ذهبت مجلة التايمز البريطانية إلى تقدير تكلفة الحرب بنحو (200)مليون دولار يوميا- أي (72)مليار دولار سنويا و(2169)مليار دولار في ثلاث سنوات ، وتشير مصادر أخرى إلى أن المبالغ أكبر بكثير ، فقد قدرته فورين بوليسي بنحو(725)مليار دولار في الأشهر الستة الأولي فقط منها :الصفقات العسكرية للمملكة، بالإضافة إلى ذلك خسائرها البشرية في المناطق الجنوبية بنحو (2500)جندي و(60)ضابط من الرتب العليا وتدمير نحو (650)دبابة سعودية في مناطق جازان ونجران وعسير ومئات العربات الأخرى..(زهير حمدان aljzeera.net/news/2/27/3/2018)(94).

وعلى الرغم من الخبرات السابقة للمسؤولين السعوديين السياسيين والعسكريين في حروب اليمن الفاشلة ، لكنهم لم يتوقعوا أن يتحول التدخل إلى ورطة كبرى تكلفهم الكثير على الصعيدين العسكري والاقتصادي واستنزاف مستمر، وتؤكد معظم الأرقام والتقديرات انعكاساتها السلبية الكبيرة على الاقتصاد السعودي ،وعلى الوضع الاجتماعي والسياسي، واستنزاف احتياطي الدولة من النقد الأجنبي بشكل غير مسبوق، إذ أنخفض إلى (487)مليار في يوليو2017بعد أن كان (737)مليار دولار في الفترة نفسها من عام 2014، وزاد الانفاق العسكري بنحو(22.6)مليار دولار في العام الأول من حرب اليمن مقارنة بعام 2013، وهو الأمر الذي دفع الرياض إلى الاقتراض في خطوة نادرة ، ورفع الضرائب والأداءات والأسعار والرسوم على العمالة الوافدة (زهير حمدان aljzeera.net/news/2/27/3/2018)((95 .

هذه الخسائر التي تكبدتها الرياض، ومن أجل تجنب المزيد منها، سارعت نحو البحث عن سبل ووسائل لإيقافها، وهو الأمر الذي دفعها نحو التفاوض مع حكومة صنعاء عبر الوساطة العمانية، وتقديمها الكثير من التنازلات المتتالية للحكومة التي كانت تصفها بالانقلابية وشنت عدوانها عليها، وهذا خير دليل على فشل العدوان السعودي في تحقيق أجندته وأطماعه في اليمن، وأصبح تبحث عن مخرج من النفق المظلم الذي وقعت فيه.

الخاتمة: النتائج والتوصيات

أ- النتائج، تتمثل في الآتي:

1- أن الرياض عملت ومازالت تعمل على إعاقة أي مشروع لبناء الدولة اليمنية القوية والحديثة والمستقلة دون وصايتها، من خلال احتواء أي حركة تغيير في اليمن وبأي وسيلة كانت مهما كلف الأمر.

2- أن المبادرة الخليجية كانت وسيلة لاحتواء ثورة فبراير 2011، وأهدافها وحرف مسارها، والاخفاق في ذلك شكل دافعاً للاحتواء بوسيلة العدوان العسكري 2015.

3- أن العدوان العسكري على اليمن، كشف عن الأجندة والأطماع السعودية التي أرادت تحقيقها في اليمن، فلم يكن من أجل إعادة الشرعية كما زعموا.

4- فشل القيادة اليمنية الجديدة والمكونات الثورية في توظيف الدور الخارجي لصالح الثورة وأهدافها، ونجحت الرياض في توظيف الوضع اليمني في سبيل التهيئة لسيناريو العدوان العسكري، ولكنها أخفقت في تحقيق الأجندة.

ثانيا: التوصيات:

1- يجب على القادة السعوديين إدراك أن أي سياسة تفضي إلى تفتيت اليمن ستؤول نتائجها على أمن منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية ودولها في المقام الأول، ومن ثم على العالمين العربي والخارجي.

2- أن الحفاظ على وحدة اليمن وعامل مهم لأمن واستقرار اليمن والسعودية معا، وأن وضعاً يمنياً مستقراً ومسانداً هو مدخل حقيقي ولبنة أساسية في جدار آمن واستقرار منطقة الخليج والجزيرة العربية، وهذا لن يتحقق إلا من خلال اتساع موجة التأثير الإيجابي، والوعي بالمصالح على المدى البعيد.

3- على الرياض تغيير نظرتها لليمن وتعديل سياستها إزاءها.

قائمة المراجع

الدراسات السابقة:

[1] الظاهري، محمد محسن، 2003 " القبيلة والتعددية السياسية في اليمن 1970- 1997"، رسالة دكتوراه، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية).

[2] القاسم، محمد حسين، 2021، "الأزمة اليمنية أسبابها وأبعادها 2015- "2020ماجستير علوم سياسية، المركز الديمقراطي العربي 13ديسمبر 2021 democraticac.de/?p=

[3] ردمان، مهيوب ،2008، "ابعاد الدور اليمني. في تحقيق امن واستقرار الخليج العربي "، رسالة دكتوراه، (كلية التجارة، قسم العلوم السياسية جامعة اسيوط).

الكتب العربية:

[1] الاغبري، أكرم,1999،" اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي"، (الاسكندرية: المكتب الجامعي).

[2] بورجي، عبده على، ابريل ،1999"الجزر اليمنية في البحر الأحمر وخليج عدن "، قضايا خليجية، (رأس الخيمة، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد "4").

[3] سلامة، غسان ،1980،"السياسة الخارجية السعودية منذ 1945 "دراسة في العلاقات الدولية"، (بيروت: معهد الإنماء العربي، ط1).

[4] السويدي، جمال سند (محرر)، (1998،"حرب اليمن 1994 "الأسباب والنتائج"، (أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ط1، 1998)،

[5] السلطان، عبد الله عبد المحسن، ،1988"البحر الأحمر والصراع العربي- الإسرائيلي في التنافس بين استراتيجيتين "سلسلة أطروحات الدكتوراه (17) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3)،

[6] العشملي، احمد محمد، 2006،"الوحدة والصراع السياسي في اليمن: دراسة ي تكوين اليمن الحديث 1820- 2004"، (القاهرة: مكتبة مدبولي)،

[7] القصيبي، عبدالغفار رشاد، 2004، "مناهج البحث في العلوم السياسية "، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية).

[8] ثابت، عمرو ،2001،" الاحتواء ا لمزدوج وما وراءه: تأملات في الفكر الاستراتيجي الأمريكي" ،(سلسلة دراسات عالمية : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،العدد "41"،ط1.

[9] حسيب، خير الدين، ابريل 2011،" حول الربيع العربي الديمقراطي: الدروس المستفادة"، المستقبل العربي، العدد "386".

[10] رجب، يحي حلمي ،1999،"أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية "، (القاهرة دار النهضة العربية،)،

[11] عبدالكريم، عبد الأمير ،1980، "الأهمية السياسية والقانونية والاقتصادية للخليج العربي ومضيق هرمز "، سلسلة (35)، (جامعة البصرة: مركز دراسات الخليج العربي،)،

[12] عبد الماجد، حامد، 2000،"مقدمة في منهجية دراسة وطرق بحث الظواهر السياسية"، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية).

[13] هيكل، محمد حسنين، 1997، "المقالات إلى ابانية "، (القاهرة: دار الشروق).

[14] محمود، محمد عثمان، مايو،2014"الحالة الاجتماعية الدستورية في الفكر الليبرإلى السياسي المعاصر"، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: بيروت).

[15] مرهون، عبد الجليل زيد ،1997، " أمن الخليج بعد الحرب الباردة ... "، (بيروت: دار النهار،).

[16] – مجموعة باحثين،2003،"اليمن والدول الكبرى "، (صنعاء: مركز البحوث والمعلومات بوكالة سبأ للأنباء، ط1،).

[17] مجموعة باحثين، 2004،"التحول الديمقراطي في اليمن "، التحدي.. الاستجابة.." ، (صنعاء: المعهد العربي لتنمية الديمقراطية)،

[18] مجموعة باحثين،2004، " قضايا في السياسة العالمية"، مركز الخليج للأبحاث (ترجمة)، (مركز الخليج للأبحاث: دبي).

[19] مجموعة باحثين، 2005،"اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي "دراسة تحليلية، (صنعاء: مركز

[20] البحوث والمعلومات بوكالة الأنباء اليمنية "سبأ"، ط1).

[21] مجموعة باحثين،2012،" الربيع العربي. إلى أين؟ افق جديد.. " (تحرير) عبد الإله بلقزيز)، سلسلة كتب المستقبل العربي "63"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

[22] ميرل، مارسيل ،1986،" سوسيولوجيا العلاقات الدولية"، (ترجمة) د. حسن نافعه (القاهرة: دار المستقبل العربي، ط 1).

[23] مقلد، إسماعيل صبري ،2008 " العلاقات الدولية بين النظرية والواقع "مصر : أسيوط).

[24] مقلد، إسماعيل صبري، 2002، " العلاقات السياسية الدولية"، منشورات جامعة أسيوط، (كلية التجارة، قسم العلوم السياسية،).

[25] هلال، على الدين وإسماعيل محمود (محرران) ،1999، " اتجاهات حديثة في علم السياسة "، (القاهرة: اللجنة العلمية للعلوم السياسية).

[26] ردمان، مهيوب حسن،2013، "الثورة وتحديات بناء الدولة المدنية في اليمن"،كتاب غير منشور، مركز الدراسات السياسية: جامعة صنعاء)..

الدوريات:

[1] السلمي،عبد الباسط محمد، 2019، "واقع الانظمة العربية ابان أحداث الربيع العربي"، مجلة منارات ، المجلد 2""العدد"3"يوليو– اغسطس ،مركز بحوث الشرطة : اكاديمية الشرطة ، صنعاء،.

[2] المخلافي، عبدالملك، يونيو 2011)،"المبادرة الخليجية الثالثة بشأن اليمن مشروع اتفاق ام فخ"، المستقبل العربي، (العدد "388".

[3] عبد العظيم، خالد، إبريل 2003، "الترتيبات الأمريكية في منطقة باب المندب "السياسة الدولية، (العدد (152))، القاهرة: الأهرام للدراسات الاستراتيجية).

[4] ردمان، مهيوب ردمان، ربيع 2007، " الدور اليمني في الخليج والجزيرة العربية "، مجلة شئون خليجية، العدد ""33، (مركزدراسات الخليج والجزيرة العربية، القاهرة)،

الصحف:

[1] صحيفة المصدر بتاريخ 27مارس2012.

[2] صحيفة إلى قين بتاريخ 19 مايو 2012.

تقارير:

[1] المهرة بوست، وكالة الصحافة اليمنية 28ابريل 2019.

[2] اليمن بين الاصلاح والثورة"، تقرير، مجموعة الأزمات الدولية،2011، (ترجمة) المستقبل العربي، العدد ().

أوراق بحثية:

[1] العثربي، على مطهر، نوفمبر 2019،"الصراع الراهن في المحافظات الجنوبية والشرقية من اليمن وتداعياته على الامن الاقليمي والعالمي دراسة تحليلية للفترة من مايو2017- 2019 "ورق بحثية قدمت في ندوة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، جامعة صنعاء.

[2] المحطوري ،عبد السلام ، فبراير2012"المسار التاريخي للتدخلات الاقليمية في اليمن ":ندوة "المبادرة الخليجية ..الخ" ، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: قطر،).

المراجع الأجنبية:

[1] - Simon Henderson,2011."'Qatar quest to become the leading Ara state" policy watch(Washington Institute)(april2011)

[2] James main, "In the Game of Regional Turmoil the Enduring winner is Dubai," Middle post (24 February 2011) .

[3] Gwen Okrahlik and Patrice Conge "National Autonym labor Migration and Political Crisi 128-. Yemen and Saudi Arabia, middle east journal "(Vol, 51 no (4) Autumn, 1999) .

المواقع الالكترونية:

[1] السياسة السعودية تجاه اليمن بين الثورة والعاصفة"،(طنين ،2023الأحد 17مارس 2024-yeniyemen.net/p /247/16/7/2023). رابط تحميل الكتاب https://mokhacenter.org/pdf/4288mokhaceter2.pdf

[2] السموني، خالد (2015)، الأبعاد الإقليمية والدولية للأزمة اليمنية (https://www.hespress.com/writers/267351.htm)

[3] https://www.alaraby.co.uk/economy/2018/8/

[4] (زهيرحمدان aljzeera.net/news/2/27/3/2018).

[5] عامر الدميني،"https://almawqeapost.net/news.

[6] https://www.noonpost.com/content"-

[7] http://www.cso-yemen.com/content.php?lng=arabic&id=295

[8] موقع الوكالة اليمنية للصحافة، sabaanews. /Net tthps;//www

[9] https://www.alaraby.co.uk/economy/2018/8/7

[10] قرارات مجلس الأمن في الأزمة اليمنية https://www.osesge.unmissions.org/14/(43 32024)